THE LIBRARIES

COLUMBIA UNIVERSITY

INTERNATIONAL

AFFAIRS

LIBRARY

Cat(IA)

وزارة الاعلام
السلسلة الاعلامية

Inform. Aff.
DS
70
.I7
6

هادي طعمة

الخليج العربي

في الستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة

المكتبة المركزية

الخليج العربي في الستراتيجيات
الاستعمارية والبريطانية خاصـــة

وزارة الاعلام
مديرية الاعلام العامة

الخليج العربي في الستراتيجيات الاستعمارية والبريطانية خاصة

هادي طعمة

١٩٧١ ——— السلسلة الاعلامية
٦

مقـدمة

في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها الامة العربية منـذ سنة ١٩٦٧ خاصة ، وهي تجابه بصمود عظيم ومهيب ، هجمـات الصهيونية المسعورة ومن ورائها قوى الامبريالية العالمية التي تدعمها وتمونها بكافة أسلحة الفتك والدمار ، تقف الثورة الفدائية – في الوقت نفسه – بمواجهة اقسى المحن والجرائم التي ترتكبها الرجعية المحلية العميلة وزمرتها المسلحة ، والتي لم يسبق لاية ثورة في العالم ان كابدت مثل هذا الصراع الشرس والرهيب ، ومع كـل هذه القوى المعادية والمستكلبة ٠٠ في هذه الظروف بالذات وقوى التحرر العربي التقدمي منهمكة في التصدي لكل تلك الهجمـات الامبريالية الصهيونية ومؤامراتها الرجعية ، انبثقت بشكل بارز وحاد ، قضية الخليج العربي ومسألة تقرير (مصيره) لاسيما بعـد اعلان بريطانيا عن عزمها على سحب قطعـاتها العسكرية منـه ، فانتصبت الاطماع الاستعمارية الجديدة المتمثلة بشاه ايران وزمرته الرجعية العميلة في طهران ، سالكة الى حد كبير ، الخطوات التي اتبعتها الصهيونية في الاستيلاء على القطر العـربي الفلسطيني ٠ وذلك بارسال شراذم الايرانيين المرتبطين بسياسة الشاه ، للتغلغل في بلدان الخليج العربي والسيطرة على أهم قطاعاته الاقتصادية ، التجارية منها والزراعية – من الناحية – وللاستحواذ على حركـة العمل فيه – من ناحية اخرى – عن طريق تهيئة الايدي العاملـة المنافسة للعرب والمستعدة للقبول بالاجور الزهيدة التي توافـق مطامع أرباب العمـل ، سـواء في الشركات الاستعمارية أم في مجالات العمـل الاخرى التي تهيـؤها رؤوس أمـوال البرجوازية الناشئة هنـاك ٠

ومثلما حدث في فلسطين أثناء وجود الاستعمار البريطـاني فيها ، ان السياسة البريطانية كانت وراء عمليات العصابات الصهيونية تمدها بالاسلحة ، وتزودها بالخبرات والمعلومات التي تمكنها من

السيطرة على بعض بقاع فلسطين وتمهيدا لاحتلالها بعد أن يتم اجلاء القوات البريطانية عنها ، فأن السياسة البريطانية ما زالت هي ذاتها في الخليج العربي ، وان اختلفت شيئا ما عما حدث في فلسطين من أعمال صهيونية مجرمة . الا أن الهدف يبقى واحدا في كلا المنطقتين ، وهو تقديم بريطانيا لبلدان الخليج العربي - او بعضها على الاقل - هدية للاستعمار الجديد المتمثل بالرجعية الايرانية وسياستها العدوانية ، ليس فقط عن طريق تشجيع هجرة الايرانيين المنظمة الى هذه البلدان العربية ، وادعاء ايران بعائدية جزء منها ، والتشكيك بعروبتها ، بل ودفع هيئة الامم المتحدة الى القيام بالاستفتاء على ذلك - كما حدث ازاء البحرين خلال الاشهر الاولى من هذا العام ١٩٧٠ . وأكثر من ذلك ، اقران حكم الشاه لتلك الادعاءات ، باستخدام القوة لفرض الاستيلاء على جزيرة (ابو موسى) وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ، والتي هي -على صغرها وقلة عدد السكان القاطنين فيها - تتمتع بموقع ستراتيجي مهم في الخليج ، حيث يهيء وجودها في عرض المياه وعند المدخل الشرقي للخليج ، ليجعلها بقعة وقواعد مهمة لممارسة الرقابة على سائر التحركات في هذه البقعة الحساسة من العالم .

ومع ان بلدان الخليج لم تشهد لحد الان أية عملية عصابات من جانب المهاجرين الايرانيين ، بقصد اجلاء الوجودالعربي من هذه الامارة أو تلك من امارات الخليج ، كما وقع في فلسطين أيام الاحتلال البريطاني ، الا انها تواجه بجانب تلك التحركات الانفة الذكر ، مخططا ايرانيا تعده المصالح الانجلو امريكية المشتركة ، على الصعيدين السياسي والعسكري ، بحيث يهيء للامبريالية العالمية ، القضاء على احتمالات نشوب الثورة العربية في هذه المنطقة الستراتيجية والمهمة من الوطن العربي ، وعلى امكانية تعريض المصالح الامبريالية للخطر المحقق في حالة تسلم حركة التحرر العربية لزمام الامور في بلدان الخليج فتسترجع - من ثم - مصادر خيراتها وثرواتها الغزيرة من قبضة الاحتكارات الاستعمارية

ترى ، هل ستشهد منطقة الخليج العربي ، حالة غزو مماثل لما حدث في فلسطين ، قبل وبعد سحب بريطانيا لقواتها المتواجدة هناك ؟ .

هذا ما سنجيب عليه في الفصل الاخير من فصول بحثنا هذا .

وهذا الجهد المتواضع الذي أضعه بين أيدي القراء ، انما هو محاولة للتعريف بأهمية وستراتيجية الخليج العربي من خلال عمليات الاحتلال التي تعرض لها في الماضي القديم ، ومن خلال حركة صراع الدول الاستعمارية ، منذ نشوء الاستعمار وحتى الان .

والى جانب أن هذا البحث هو في بعض منه ، حصيلة المؤلفات المذكورة في الصفحة الخاصة بالمصادر ، فهو كذلك ، في بعضه الاخر ، حصيلة دراسات كثيرة ظهرت في الصحافة العربيةوالاجنبية اليومية منها والدورية ، خلال السنة الماضية والنصف الاول من هذه السنة .

وهذه الدراسات محفوظة في قسم المعلومات (الارشيف) بديوان وزارة الاعلام ، في الملف رقم ١ الضخم ، ورقم ٥ . هذا علاوة على المعلومات الاخرى التي توفرت لدي أثناء المطالعات .

ثم ان هذا البحث الذي يخرج دون ما كنت أرجو له ان يخرجفيه ، وقبل هذا التاريخ بالذات ، قد صادف الكثير من المعوقات والمصاعب ، وأكاد أقول المصائب التي مدت اليه يدها فأتلفت بعض مادته الرئيسية التي استقيتها من تلك المؤلفات والدراسات ، كما طمست بعضا من أسماء مصادرها . لهذا ، فلم أستطع ـ مع شديد الاسف ـ الاشارة الى المعلومات المتبقية لدي من هذه المصادر ، فأضطررت الى الاكتفاء بذكر مصادرها في الصفحة الخاصة بها ، واضعا اياها ضمن تسلسل أهمية تزودي منها . فمعذرة .

المؤلف

مدخـل
في أهمية الخليج العربي
قديمـا وحديثـا

اذا كان مركز الوطن العـربي الجغرافي الممتاز وثرواته الوفيرة قد جعلته منـذ اقـدم العصـور ، على جانب كبير من الخطوة والاهمية في عالم الحرب والسياسة والمواصلات والحضارة ، بحكم وقوعه على مفترق طرق عظيمة الاهمية ، فأن منطقـة الخليج العربي التي تشـغل مكانا رئيسـيا بين مجمـوع الاطـراف الستراتيجية للوطن العربي الكبير، تشكل احدى أهـم تلك الاطراف ، نظرا لكونها تسيطر - بنوع خاص - على الطريق البحري الذي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا .

والتقاء مياه الخليج العربي بمياه البحر الاحمر ، يؤلف ذراعين طويلين يحدهما المحيط الهنـدي من الشـمال ، ويحضنان شبه

الجزيرة العربية ، كما يلتقيان بأهم بحر داخلي في العالم ، هو البحر الابيض المتوسط .

وكما كانت منطقة الخليج بحكم موقعها هذا ، مهدا للنشاط الانساني الذي شمل – منذ قرون موغلة في القدم – كافة الميادين الحضارية والتجارية والثقافية والسياسية التي كانت معروفة يومذاك بين شعوب شرق آسيا وأفريقيا والعالم العربي ، حيث كان سكانها – كما يقول أمين الريحاني – أول من رفعوا شراعا في البحار ، ومارسوا الملاحة وأتقنوا علمها حتى أصبحوا الصلة بين الشرق والغرب ، كذلك كانت مسرحا للاطماع والغزوات الخارجية التي تعرضت لها هذه المنطقة عبر قرون عديدة ، ومن قبل أقوام مختلفة .

ففي القرن السادس قبل الميلاد ، شهدت اول هجوم فارسي واسع النطاق أدى الى احتلال الخليج في عام ٥٣٨ ق.م.

والمصادر التاريخية التي تحدثنا – مثلا –(*) عن المنافسات السياسية بين الامبراطوريتين الكبيرتين اللتين كانتا قائمتين انذاك وهما الامبراطورية الفارسية والامبراطورية اليونانية ، تحدثنا كذلك عن أنه حدث في القرن الرابع قبل الميلاد ، ان معطيات تلك المنافسة الضارية ، نبهت الاسكندر المقدوني الى الاهمية البالغة التي تتمتع بها منطقة الخليج العربي . وذلك حين قال في مجلس قواده : انني لا أستطيع تأمين مقامي في مصر ،اذا كانت للفرس السيطرة على هذه المنطقة البحرية«. واذا كان هذا القول يكشف لنا عن مدى أهمية منطقة الخليج العربي من ناحية موقعها الستراتيجي ، وهو جانب واحد فقط من مميزات المنطقة ، فان هناك جانبا آخر يوازيه في الاهمية ، وهو الذي يتمثل لنا في الحركة التجارية الواسعة التي تمر عبر الخليج ، وما تدره على سكانه من أرباح كثيرة .

ويوضح لنا ذلك (نياركوس) قائد اسطول الاسكندر نفسه ، وذلك بعد الجولة الاستطلاعية التي قام بها في عام ٣٢٤ ق.م. من مصب نهر الهندوس حتى بلغ شط العرب ، والتي استغرقت مائة

(*) فقد تعرض الخليج العربي قبل ذلك التاريخ ، الى غزوات عديدة . منها في عهد سرجون الاكدي سنة ٢٣٦٠ ق.م ، ومنها على عهد سرجون الاشوري سنة ٧٢٣ ق.م وابنه سنحاريب في عام ٦٨٩ ق.م . وقد تركزت هذه الغزوات على البحرين التي تحتل مكانة هامة في المنطقة .

وثلاثين يوما ، تنفيذا لاوامر الاسكندر ورغباته في احتلال الهند ، حيث وضع « تقريرا قيما عن اهمية التجارة بين بلاد البحر الابيض المتوسط ، والخليج ، وطريق الفرات ، في التجارة مع الهند » .

ولعلنا لا نفيد كثيرا من ذكر أنواع السلع التي كانت تشكل أساس الحركة التجارية بين تلك الاقطار ، أبان القرن الثالث قبل الميلاد ، بالنظر الى كونها ـ وفقا لمقاييس القرن العشرين خاصة ـ قد فقدت قيمتها واهميتها التي كانت عليها يومذاك الا أن الشيء الذي لم يفقد قيمته في منطق هذا العصر ، بل لعله لم يكتسب اهميته الحقيقية الا فيه ، هو النفط الذي كان معروفا ، وان لم يكن بهذه التسمية ، والذي أصبح في هذا القرن ، المحرك الرئيسى لعجلتي الصناعه والحرب معا .

فقد تحدث عنه مؤرخو القرن الثالث قبل الميلاد ، ووصفوه بـ « السائل الاسود الذي يشعل المصابيح في بابل » .

وتبعا لتلك الاهمية التي تميزت بها هذه المنطقة من الوطن العربي ، فقد ظلت الاطماع منصبة عليها ، وظلت الحرب دائرة فيها .

فكما أقصى الاسكندر النفوذ الفارسى عن الخليج ليحل النفوذ الاغريقي محله ، استطاع الفرس بعد وفاته وخمول الذين جاؤوا من بعده ، أن يفرضوا سيطرتهم على المنطقة مجددا .

ولكن الثورة التي قادها زعماء جزيرة هرمز ضد التسلط الفارسى ، مكنت سكان الخليج في منتصف القرن الثالث قبل الميلاد ، من أن يستقلوا ببلادهم بعيدا عن السيطرة الفارسية وطغيانها .

ومنذ ذلك التاريخ ظلت منطقة الخليج العربي بعيدة عن النفوذ الاجنبي بكافة اشكاله ، مدة تزيد على الاربعة قرون متوالية . فقد حدث في عام ٢٢٠ م أن غزا الفرس ، أيام الامبراطورية الساسانية ، الشاطيء الغربي للخليج ـ وهو الشاطيء العربي ـ واقصوا حكام البحرين العرب ليحلوا مكانهم ابن الملك الساساني واليا عليها . ومن هناك انحدر الفرس الى عمان وبقية المناطق المتاخمة لها من الجنوب .

ومع مطلع القرن التالي ، أعاد العرب الكرة على المنطقة ، وأزاحوا النفوذ الفارسي منها ، وبسطوا سلطانهم عليها من جديد .

ولكن الهجمات الفارسية المعاكسة والطامعة في الاستحواذ على مكانة وخيرات الخليج ، لم تنقطع الا في السنوات الاولى لقيام الدولة العربية الاسلامية ،، حيث قوض العرب المسلمون ، الدوله الفارسية وأنهوا بذلك كل الاطماع الاستعمارية للفرس والتي ظلت خامدة على مدى ما يقرب من ثلاثة عشر قرنا متواصلة • ولم يتهيأ لها ان تظهر للوجود ، الا في السنوات القليلة الماضية ، حيث وجد ملوك ايران و حكامها ، في ضعف العرب وتمزق قواهم ووقوع غالبيتهم تحت السيطرة الاستعمارية ، الظرف الملائم للاعلان عن النوايا الفارسية الاستعمارية ، رغم ان الساحل الشرقي للخليج والمتصل بالاراضى الايرانية ، كان الى زمن قريب في يد شيوخ القبائل العربية التي كانت تبسط حكمها فيها والتي ما زالت هناك •

وكثيرا ما كان يحدث تبادل الحكم بين تلك القبائل ، على هذه المنطقة أو تلك من الساحل الشرقي •

لقد ظلت بلدان الخليج العربي ، منذ التحرير العربي التام لها ، بعيدة عن كل شكل من أشكال السيطرة الاستعمارية ، حتى مطلع القرن السادس عشر الذي شهد أولى البوادر الاستعمارية ، مع مجيء الغزو البرتغالي للبحرين فيعام١٥١٤ بقيادة (بدرو البوكريك) الذي استطاع قبل ذلك وفي عام ١٥٠٧ بالتحديد أن يحتل جزيرة هرمز الستراتيجية •

ومن البحرين التي اتخذها البرتغاليون قاعدة للوثوب على بقية بلدان الخليج العربي ، انحدر هؤلاء الى المنامة في قطر ، مشكلين بذلك بداية النفوذ الاستعماري الاوربي الذي تعاقب على الخليج العربي خلال القرون الاربعة الماضية التي أحرز الانجليز في أثنائها قصب السبق في التسلط والتحكم بالمنطقة ، على سائر اطماع بقية البلدان الاستعمارية الاخرى •

ذلك أن البرتغاليين والانجليز لم يكونوا الطرف الوحيد الذي اتجه بأسطوله البحري نحو استعمار الخليج العربي • فقد كانت هناك أساطيل دول اخرى ، كالاسطول الهولندي الذي سبق مجيء الاسطول البريطاني بسنوات والذي حل في عدة اماكن من المنطقة ، كما كان هنالك اسطول الفرنسيين ايضا •

على ان تلك الحقبة التي شهدت التصارع الاستعماري للدول المذكورة ، لم تكن خالصة لتعاقب نفوذ وتسلط هذه الدولة أو تلك

بل كانت تتخللها عهود حكم عربية بين حين وآخر في بقاع الشاطئين الشرقي والغربي للخليج العربي . ذلك ان عرب الخليج – شأنهم شأن سكان امارات ساحل عمان الذين يصفهم المؤرخون الغربيون ، ومنهم جان جاك بيربي ، بأنهم « عرب أشداء ، مقاتلون بواسل ، ولطالما ذادوا عن حياضهم وقاوموا الغزاة الذين حاولوا اغتصاب البلاد ، ايرانيين كانوا ام برتغاليين ام هولنديين ام فرنسيين ام انجليز .

« ولقد تمكنوا بفضل صمودهم هذا ، من المحافظة على استقلالهم الى ان أتى الغزو الانجليزى المتواطىء مع السلاطين المحليين المرتشين . فكان لانجلترا ان تضع أقدامها في هذه المنطقة ، فاستعمرتها تحت اسم (الحماية) وعقدت معاهدات مع الشيوخ والامراء تنص على ذلك » .

على أن الجدير بالالتفات اليه أبان القرون الثلاثة التي تحقق للانجليز خلالها كل ذلك وهي القرون المحصورة بين بداية السابع عشر ونهاية التاسع عشر – هو ان التحرك الاستعماري البريطاني كان مطبوعا بالخشية والتوجس من الاصطدام المباشر مع العرب ، تفاديا لما قد يجره هذا الصدام من استنفار لقوى القبائل العربية الموزعة على امتداد ساحلي الخليج ، مما يحدوها على الوقوف في وجهه جبهة واحدة . الامر الذي قد يعرضه ، ليس فقط الى فقدان المواقع الاولى التي استطاع دخولها ، بل وتعرض وجوده الى الهزيمة النهائية من المنطقة .

لذلك ، فقد عمد رجال الاستعمار البريطاني ، الى اتباع سياسة النفس الطويل والتحرك الخفي المتستر أولا بما أسماه بالغايات التجارية المحضة ! وبمعاهدات (السلام) التي عقدتها بريطانيا بصورة خاصة مع حكام دويلات الخليج التي كانت قائمة حينذاك – ثانيا – والتي أعقبتها – ثالثا – معاهدات التجريد من السلاح والتكبيل بقيود السياسة الاستعمارية البريطانية ، فالاحتلال العسكري بعد ذلك – رابعا .

ومما يجدر ذكره هنا أيضا ، هو ان الولايات المتحدة الامريكية لم تكن بمنأى عن أجواء المنافسات الاستعمارية القائمة بين القوى التي ذكرناها بل كانت هي الاخرى تطمع في التغلغل الى هذه المنطقة الحيوية من العالم والسيطرة عليها .

ولكن حركة الاستعمار البريطاني التي كانت يومذاك في غاية نشاطها والتى فاقت تحرك سائر الدول الاستعمارية الاخرى ، اضافة الى وجودها الذي يعد عريقا بالقياس الى البداية الاولى لتحرك الولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٨٣٣ حيث عقدت اول اتفاقية لها مع سعيد بن سلطان – حامي مسقط – كل ذلك جعل الحكومات الامريكية التى تعاقبت منذ ذلك التأريخ وحتى في اثناء الحرب العالمية الثانية ، تميل الى اعتبار المنطقة العربية من الشرق الاوسط – باستثناء الجزيرة العربية وفلسطين – وعلى حد قول الموءرخ الامريكى هيرويتز – منطقة بريطانية من ناحية المسؤولية السياسية والستراتيجية .

ولكن برغم اعتقاد حكومات الولايات المتحدة هذا وجدناها تسارع في ذلك التاريخ الى عقد تلك الاتفاقية التي وان كانت هي الوحيدة بالنسبة لها ، وتحت ستار المودة والتجارة مع سلطنة مسقط ، الا ان الغرض منها كما هو واضح ومنصوص عليه في بنود الاتفاق ، ان « تمنح حق المرور والاقامة لرعايا الولايات المتحدة في مسقط ، وتبيح ارسال الممثلين الامريكيين التجاريين الى هذه البلاد » من ناحية أولى ، وان تمنح – من ناحية ثانية – حق تعيين وكيل – أى قنصل – للولايات المتحدة الامريكية في البلاد الخاضعة للسلطان . وذلك كمقدمة لممارسة استعمارها فيها

وليس بخاف ان هاتين الناحيتين هما اللتان اتبعتهما السلطات البريطانية تجاه الخليج فاستطاعت من خلالهما ان تستولي عليه فيما بعد ، وهما اللتان كان من الممكن أن تدخلا سيطرة الاستعمار الامريكى في الخليج بشكله المكشوف ، كما هو الحال في الاستعمار البريطاني .

ومع ذلك ، فان الولايات المتحدة الامريكية التي آثرت ألا تدخل في صراع حاد ومكشوف مع الاستعمار البريطاني في محاولة لانتزاع السيطرة منه على الخليج العربى ، قد تمسكت منذ حلول القرن العشرين بشكل بارز ، بمبدأ الباب المفتوح في سياستها الاقتصادية تجاه المنطقة ، كجزء من سياستها في الشرق الاوسط . وبفعل ذلك ، مكنت الولايات المتحدة لشركات النفط الامريكية من الحصول على امتيازات عديدة وكبيرة ، الى جانب ما تمارسه من نشاط اقتصادي وتجاري في المنطقة .

وأهم من ذلك ، فقد املت الولايات المتحدة الامريكية على الانجليز بحكم المطامع الاستعمارية تيسير « المواصلات الامريكية بحرا وجوا ، كما يسرت تنفيذ البرامج العسكرية الامريكية ، وفي مقدمتها برنامج الطريق العسكرى الجوى حول العالم .. وتوفير المراكز المختلفة له في مناطق النفوذ أو الاستعمار البريطانى ...»

ان الذى يعنينا من هذا التعبير ، برغم عموميته ، هو انه يشمل بدون شك ، منطقة الخليج العربي برمتها ، باعتبارها احدى تلك المناطق الداخلة في النفوذ البريطانى والواقعة تحت سيطرته الاستعمارية .

والى جانب ذلك ، وبالرغم من ان سياسة الاستعمار البريطانى قد « كفلت الخطط الامريكية في جميع الميادين » فما زال تنازع النفوذ بين الاستعمارين البريطانى والامريكى ، يزداد ضراوة على الرغم من عدم ظهوره بشكل سافر لحد الان .

ولعل من المفيد جدا ان نستشهد في هذا الصدد ، بما جاء فى مقالة الخبير السوفييتى اوجانسيان التى نشرت في مجلة انترناشنال أفيرز في حزيران ١٩٦٥ ، اذ قال : ان الجزيرة الصغيرة في وسط المحيطات ستصبح هى القاعدة العسكرية الجديدة التى سيعتمد عليها الاستعمار في المستقبل كي يحتفظ بالسيطرة التي فقدها . وقد لجأت الستراتيجية البريطانية الى التعاون مع الولايات المتحدة بصفتها أكبر وأقوى دولة في المعسكر الرأسمالى ، فانجلترا تقدم لها الجزر التى تمتلكها في المحيط الهندى(*) والقريبة من خليج عمان ، وتتولى الولايات المتحدة نفقات اقامة القواعد العسكرية عليهـا » .

وفي مقدمة الجزر « القريبة من خليج عمان » هى جزر البحرين ذات الموقع المهم ،وغيرها من التي سيرد ذكرها بين ثنايا الفصول القامة

ان هذا التكالب الاستعمارى من جانب دول الامبريالية العالمية في عصرنا الحاضر والتى ورثت الصراع القديم للامبراطوريات المنقرضة ، والرامي الى اخضاع منطقة الخليج العربي لسيطرتها واستغلالها ، ليقدم لنا دلالة هامة توضح بجلاء الاهمية الستراتيجية

(*) كجزيرة المالديف وكوكس وسيشل والموريشوس واسيروش واسنسيون .

البالغة التي تتمتع بها هذه المنطقة ، ليس من ناحية موقعها الجغرافي الهام وحسب، بل ومن الناحيتين السياسية والاقتصادية، وخاصة اذا وضعنا نصب أعيننا ، ان تقديرات الخبراء المختصين ، للاحتياطى الذى تمثله بلدان الخليج في مجال النفط ، تؤكد انها تشكل نسبـــة ٨٠٪ من احتياطي النفط العالمي • فهي بهذا تمثل خزانا احتياطيا عظيما في العالم • هذا فضلا عن اشرافها على مياه الخليج التي تعد الطريق الدولى الذي يعرض عددا غير قليل من دول غرب اوربا الى التدهور السريع، في حالة عدم تأمين السيطرة عليه لصالح الستراتيجية الاستعمارية •

تصارع الاطماع الدولية على الخليج العربي ومراحل تغلغل الاستعمار البريطاني فيه

ان المتتبع لحركة تغلغل الاستعمار البريطانى في الخليج العربى ، يدرك بدون شك انها لم تستطع ان تفرض سيطرتها على هذه المنطقة ، عسكريا وسياسيا ، الا بعد ان مرت بثلاث مراحل ، كان مفتاح اولاها متمثلا في النشاط التجارى لشركة الهند الشرقية (البريطانية) التى اعلن عن تشكيلها في عام ١٦٠٠ على اثر المعلومات التى تلقتها السلطات البريطانية من بعثة الاسطول التجارى البريطانى التى كانت قد أرسلت الى هذه المنطقة الحيوية ، قبل ذلك التاريخ بقليل .

فقد قدمت هذه البعثة تقريرا يكاد يكون شاملا عن الامكانيات التجارية الكبيرة والمتوفرة عبر مياه الخليج العربى ، الى المحيط الهندى والشرق الاقصى وافريقيا .

ولكن وجود البرتغاليين في منطقة الخليج العربى وسيطرتهم على حركة المرور في مياهه ومياه المحيط الهندى كذلك ، عن طريق احتلالهم لجزيرة هرمز ذات الموقع الستراتيجى في مدخل الخليج الذي لا يزيد عرضه عن ستة وعشرين ميلا بين الساحلين الشرقي والغربى ، قد اضطر الاسطول البريطانى التابع لشركة الهند الشرقية لكي يجد له مواقع قوة ونفوذ ، الى التحالف مع الاسطول الايراني الذي وجد – هذا الاخير – في الاسطول الاول عونا له على التخلص من نفوذ

البرتغاليين وتحكمهم في الخليج والحركة التجارية في شاطئيه العربى والايرانى ٠

ومن جهة أخرى ، فقد وجد البريطانيون في الاسطول الهولندي الذى كان هو الاخر في منافسة للتخلص من سيطرة البرتغاليين ، قوة مساعدة على اجلاء البرتغاليين من جزيرة هرمز الستراتيجية ، أولا وقبل كل شىء ٠

وقد اقدم الهولنديون على ذلك ، بدافع من املهم في ان يسيطروا على الخليج بعد اكتساح التسلط البرتغالى ، ولم يكن يخامرهم الشك في ذلك ، كما يبدو من ترحيبهم بالمشاركة في هذه العملية ، لاسيما وان الاسطول البريطانى حديث عهد في الخليج العربي ولم يستطع ان يجد له مواقع قوة تثير مخاوف الهولنديين ٠

ومع ما بلغه الاسطول الانجليزى والهولندى من قوة في الخليج العربى بحيث تهدد الوجود البرتغالى هناك باندحار كبير ، الا انهما لم يستطيعا وبالتحالف مع الايرانيين ، أن يحققا اكثر من ازاحة وجودهم عن جزيرة هرمز ، والحد شيئا ما من نفوذهم الواسع في الخليج ٠

ولم يقض على الاستعمار البرتغالى للخليج ، الا بالثورة التى قادها ضدهم عرب عمان الذين كانوا متميزين بنشاط بحرى حربى ملحوظ خلال النصف الثانى من القرن السابع عشر وأوائل القرن الثامن عشر ، فاكتسحوا قواعدهم الحصينة فى صحار ومسقط ، وحرروا بقية المناطق التى فرضوا سيطرتهم عليها ٠ وقد اشتدت محاربة عرب عمان للبرتغاليين ، بعد التحرير ٠ وذلك حينما أقدم هؤلاء الاخيرون على مساعدة الحكام الايرانيين اثناء توجيههم الاسطول الايرانى الى غزو عمان ، فلاحق العرب العمانيون المستعمرين البرتغاليين في كل مكان من الخليج ، وامتد أمر هذه الملاحقة الى المواقع التي كانوا يحتلونها في الهند ٠ ولكن مع زوال الوجود الاستعماري البرتغالى ، من الخليج في عام ١٥٦٢ نهائيا وزوال التصارع الاستعمارى الذى كان قائما يومذاك ، بدأ صراع استعمارى من نوع جديد ، تمثل بقوى الاسطول الهولندى الذى كان يحرز الافضلية في النفوذ بالخليج ، من جهة ، وقوى الاسطول البريطاني ـ الذي بدأ نفوذه في النمو ـ وحلفائه الفرس من جهة اخرى ٠

وقد وجد الانكليز في رغبة الشاه بألسيطرة على التجارة في المنطقة والتخلص من السيطرة الهولندية عليها ، وفي استيائه من اساليبهم الدبلوماسية والعسكرية ، عاملين مشجعين الى جانب نواياهم في احتكار التجارة بالخليج ، لاعلان الحرب على الهولنديين والقضاء على نفوذهم العسكري والتجاري في المنطقة .

وبانتهاء الاستعمار البرتغالي ، فسح الطريق واسعا أمام الانجليز لممارسة استعمارهم دون منافس . ولكن اضطراب الاحوال السياسية في البصرة وجنوب ايران الامر الذي ترتب عليه فقدان المناخ الملائم للحركة التجارية ونموها – من جهة – وازدياد عمليات (القرصنة) البحرية المحلية والدخيلة – من جهة ثانية – ودخول الاسطول الفرنسي كمنافس جديد للاسطول البريطاني – من جهة ثالثة ؛ كل ذلك حال دون ان يفرض الانجليز سيطرتهم على الخليج في ذلك الزمن . ولم يكتب لهذه السيطرة ان تجد السبيل الممهد لها الا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر . ذلك انه قد اجتمع الى جانب تلك المعوقات ، عاملان هما :

١ – انشغال الحكومة البريطانية وقواتها العسكرية في محاربة نابليون في اوربا والتصدي لاحلامه الرامية الى الاستحواذ على منطقة الخليج عن طريق تكوين وتوثيق علاقات فرنسا مع ايران والبلاد العربية وافغانستان وتركيا كخطوة لتطويق النفوذ البريطاني جنبا لجنب مع التغلغل الفرنسي في الخليج . هذا ، علاوة على انشغال شركة الهند الشرقية في المتاعب التي نشبت بالهند آنذاك .

٢ – امتلاك بعض القبائل العربية الحاكمة في الخليج ، وخاصة في عمان ومسقط ، للسفن الحربية وتوفرهم على خبرات عالية في فنون القتال ، فضلا عن شجاعتهم الفذة واقدامهم النادر على خوض المعارك في عرض البحار . ومثلما عوق ذلك استمرار تغلغل الانجليز في استعمارهم للخليج ، فانه اتاح الفرصة امام عرب الخليج لكي يمارسوا سيادتهم المشروعة على مسقط وعمان والساحل العماني والبحرين بنوع خاص .

وظلت هذه السيادة العربية على المنطقة هكذا حتى عام ١٨٠٣ حيث نشبت الحروب بين ساحل عمان بقيادة سلطان بن صقر وبين اسطول شركة الهند الشرقية البريطانية التي كانت قد ساءت

احوالها التجارية والتحكمية هناك في وقت معا • الامر الذي اضطرها الى الطلب من حكومة الهند (الانجليزية) لمعالجة الموقف الخطير الناجم عن ذلك والذي يهدد الوجود البريطاني في الخليج بالزوال• فأرسلت الاخيرة في سنة ١٨٠٦ قوة بحرية كبيرة استطاعت بالتعاون مع امام مسقط سعيد بن سلطان الذي كان يكن العداء لسلطان ابن صقر ، ان تقضي على الاسطول العربي الذي كان يقوده الاخير، وذلك في موقعة (قشم) واجبرته بالتالي على ان يوقع اتفاقية تعهد فيها بعدم التعرض لاية سفينة تحمل العلم البريطاني ، كما اضطرته على ان يعيد جميع البضائع والمعدات الانكيزية التي وقعت في حوزته اثناء تلك الحروب •

غير ان هذه الاتفاقية التي انهت الى حد كبير السيادة العربية التي كانت واضحة في الخليج قبل عام ١٨٠٦ ، لم تكن خاتمة عهد للحروب بين العرب والانجليز ، رغم انها اجهزت على القوة الكبرى للعرب • بل كانت فاتحة عهد لها ، وبالتالي للمعاهدات المتتالية التي تمثل عملية فرضها ، المرحلة الثانية من تغلغل الاستعمار البريطاني في بلدان الخليج العربي ، الواحد بعد الآخر • وسنتتبع في الفصل الذي يلي الفصل القادم أكثر تلك المعاهدات وابرزها من حيث الاهمية

البصرة بين النفوذ البريطاني والتحرك العثماني المعاكس

« بداية التسلل البريطاني للخليج »

لقد قضى الانجليز على كافة القوى المنافسة لهم في الخليج العربي ، ولم يبق ثمة قوة يحتمل ان تقف في وجههم ، سوى الامبراطورية العثمانية التي كانت ترقب من بعيد ، ما يجري في هذه المنطقة العربية ودون ان تتحرك بشكل جدي لكي تتصدى للمستعمرين الانجليز ، ليس فقط في بلدان الخليج ، بل وحتى في العراق البلد الذي كانت ترنو اليه انظار الاستعمار البريطاني بعد الهند ؛ الا في وقت متأخر ، كان على وجه التحديد اثناء تولي (حكمة باشا) لزمام الحكم في بغداد خلال سنى ١٨٦٩ - ١٨٧٢ ٠

فقد كان هذا الوالي يعتبر نفسه من ألد اعداء الانجليز بسبب نواياهم ألاستعمارية ، بينما أكتفى سلاطين ألعثمانيين بالاعتقاد في أن الخليج ، ومنه الكويت والبحرين بصورة خاصة ، بلاد خاضعة للحكم العثماني ، وليست لبريطانيا أية سيادة عليها على حين كان الانجليز قد اوجدوا لهم مركزا تجاريا في البصرة قبل ذلك التاريخ ٠ كما استطاعوا في عام ١٧٦٤ ان يفتحوا لهم اول قنصلية بالبصرة ٠ وذلك بعد نجاحهم فى استصدار المرسوم

العثماني (الفرمان) القاضي بالسماح لانشاء هذه القنصلية ، بدعوى تطوير العلاقات التجارية بين الحكومتين العثمانية والبريطانية • تلك العلاقات التي اتخذ الانجليز من المراكز التي يقيمونها ، منافذ الولوج الى استعمار البلدان المقامة فيها ، كما حدث في البصرة التي تقف مشرفة على الطرف الشمالي للخليج العربى •

ومع افتتاح هذه القنصلية في شباط من العام المذكور ، يمكننا ان نؤرخ لبدء تغلغل الاستعمار البريطاني في الخليج بشكله الملموس • لا سيما وان هذا التاريخ كان قد جاء في اذيال عام ١٧٦٣ الذي شهد نهاية حرب السنوات السبع بين بريطانيا وفرنسا ، وتوقيع معاهدة باريس التي اتفق فيها الطرفان ليس فقط على وضع حد لتلك الحرب التى دارت بين سنة ١٧٥٦ – ١٧٦٣ حول تنازع النفوذ في منطقة الخليج العربي بل واتفقا ايضا على ان تتنازل فرنسا كلية عن جميع ممتلكاتها في شبه جزيرة الهند •

وبذلك ، اخلي الميدان امام بريطانيا وحدها لتباشر فرض سيطرتها وتسلطها الاستعماري على المناطق المتاخمة للمحيط الهندي، وهي بلدان الخليج ، من ناحية ، في الوقت الذي اتخذت فيه من ناحية اخرى ، من وجودها في مدينة البصرة التي تقع عند نهاية خط الملاحة في الخليج ، منفذا للتغلغل في العراق •

وقد كشفت حرب السنوات السبع المنوه عنها ، لبريطانيا ، أهمية جديدة لمنطقة البصرة ، ذلك ان خبر نشوب هذه الحرب لم يعرف في الهند الا بعد مضي سنة على آشتعالها في اوربا ، وهي – بالتقريب – المدة التى يستغرقها طريق رأس الرجاء الصالح • بينما لم يكن طريق البصرة – حلب – بريطانيا ، ليستغرق اكثر من خمسة اشهر •

لذلك فقد اضافت المصالح البريطانية الى اهمية الحركة التجارية بالبصرة ، أهمية الموقع الذي يختصر البريد بين الهند وبريطانيا ، مرورا من هذه المدينة بغرب الفرات ، وبادية الشام ، الى حلب حيث كانت هناك الوكاله الانجليزية التابعة لشركة البحر الابيض المتوسط ، والتي اخذت على عاتقها مهمة نقل البريد بسفنها الى لندن •

واذا كانت هذه الميزة الهامة التي تتمتع بها مدينة البصرة

قد زادت في تشبث الاستعمار البريطاني بالخليج العربى الذي يرتبط ارتباطا عضويا وثيقا بهذه المدينة ، من جميع النواحي الجغرافية والبشرية والحضارية ، فقد وجدت سلطات هذا الاستعمار في حاجة ولاة بغداد الى شراء الاسلحة الانجليزية من حكومة الهند (البريطانية) وسيلة بالغة التأثير على السلطان العثماني لكي يصدر مرسومه الذي يرخص بموجبه فتح القنصلية البريطانية الذي يعني تهيئة بقعة (بريطانية) يمارس من خلالها رجال الاستعمار مهماتهم في الولوج الى البلدان التي يقيمون فيها ، وجنبا الى جنب مع المراكز التجارية ، متذرعين بذلك ، بالسيادة البريطانية على تلك البقعة التي تؤمن وسائل الحماية للعاملين فيها، مثلما تتخذ من المراكز التجارية ، دعوى لها في المحافظة على مصالحها، واستمرارها .

كما كانت حاجة السلطان العثماني الى تلقي العون الفعلي من جانب الانكليز لمواجهة الاخطار التي يتعرض لها العراق جراء الغزوات الفارسية ، عاملا آخر من عوامل الضغط البريطاني على السلطات العثمانية لكي تلبي مطالبهم التى من شأنها ان توجد مواقع تمارس منها سياساتها الاستعمارية . ولقد كانت هذه الحاجة في الوقت نفسه ، زاوية ضعف كبيرة ، عمل المستعمرون الانجليز على الاستفادة منها الى اقصى حد ، وذلك عن طريق ابقاء حاجة العثمانيين اليهم شديدة الارتباط بهم ودائمة ، فضلا عن استغلالهم اياها في العمل على ابقاء ميزان القوى العسكرية راجحا بأيديهم ، اي بما يجعل من القوة العسكرية البريطانية التي تتواجد في المنطقة ، في وضع يمكنها من التغلب على القوات العثمانية في اي وقت .

كل ذلك كان في بادىء الامر ، تحت ستار الحفاظ على المصالح التجارية ذات الاهمية الكبيرة التي يوضحها لنا بشكل دقيق ومختصر ، تقرير الضابط البريطاني (ملكولم) المتخصص في الشؤون التجارية ، والذي كتبه في عام ١٨٠٠ ، اذ قال : ان نسبة تسعين بالمائة من تلك التجارة ، تقوم على ميزان هو في صالح حكومة الهند ، حيث تدفع ثمن البضائع بالعملة المعدنية – اولا – وحيث لوحظ – ثانيا – ان اللؤلؤ المستخرج من البحرين ، كان يؤول بواسطة هذا الطريق الى الانجليز في الهند .

وقد قدر التقرير المذكور ، المبيعات الانجليزية في الخليج العربي ، بنحو ١٦٠ مائة وستين مليار روبية هندية • اي ما يعادل بالجنيهات الاسترلينية في ذلك الزمن ثلاثة عشر مليون وثلث المليون جنيه •

ان ذلك كله ، اضافة الى هدف حماية فرع شركة الهند الشرقية في البصرة يوضح لنا بجلاء لماذا اقدمت بريطانيا على الاشتراك الى جانب العثمانيين في محاربة الفرس ومحاصرة الشواطىء الايرانية ، حينما احتل هؤلاء مدينة البصرة في ما بين سنة ١٧٧٦ وسنة ١٧٧٩ • وفضلا عن ان انسحاب فرع الشركة المذكورة الى الكويت اثناء تلك الحرب ، نتيجة لما لحقه من اضرار كبيرة ، قد اتاح لحكومة الاستعمار البريطاني في الهند ، ان تتصل ولاول مرة ، بهذه البقعة العربية من بقاع الخليج ، فانه قد كشف لها – من ناحية اخرى – الاهمية البالغة التي تتوفر عليها ، اذ كشف لها امكانية جعلها قاعدة جديدة – واحتياطية ايضا – يمكن استخدامها كمحطة لمبدأ سير القوافل ونقل البريد عوضا عن البصرة التي كانت معرضة للغزو الفارسي – من جهة – وفي حالة اضطراب العلاقات بين ولاة بغداد والبريطانيين – من جهة ثانية – •

وقد حدث فعلا ان التجأت سلطات الاستعمار البريطاني في الهند ، الى ذلك مرارا وفي ازمان مختلفة ، منها – على سبيل المثال – ما حدث في سنة ١٨٢١ حين طرد (داود باشا) والي بغداد ، المقيم البريطاني ، وساءت العلاقات بين ولاية بغداد وحكومة الهند نحو سنتين •

وقد كان الى جانب كل تلك الميزات التي حفزت الفرنسيين للسعي نحو فرض سيطرتهم على المنطقة ذاتها ، ميزات اخرى ، منها ان الصادرات العثمانية التي يشتريها التجار الانجليز كانت معفاة اعفاءا كاملا من الرسوم الكمركية • وفي الوقت الذي لايدفع فيه اولئك التجار على بضائعهم التى يبيعونها اكثر من ٣٪ كرسوم كمركية وهي أقل من نصف الرسوم التى كان يدفعها الرعايا العثمانيون في البلاد العربية فقد كان يدفع هؤلاء ٧٪ على البضائع التي يبيعونها ، الامر الذي جعل الاوربيين في المكان الافضل ، والذي حقق للانجليز تلك الارباح • مما حدا بالقنصل الفرنسي في البصرة المدعو « بير دريو Perdrieu » على ان يكتب تقريرا الى

الحكومة الفرنسية موجها نظرها الى اهمية الخليج بالنسبة للتجارة الانجليزية وما تصرفه فيه من بضائع ، كما يحضها على مسايرة انجلترا في هذا الميدان . فقد كتب يقول : ترسل حكومة الهند في كل سنة الى البصرة ، خمس سفن او ستا محملة بالمنسوجات والسكر والبهارات وتوزع بعد ذلك في العراق وفارس والبلاد العربية المحيطة بالخليج » .

امام هذه المزايا الهامة التي تتمتع بها مدينة البصرة، وشط العرب ، والخليج العربي كله - بالتالي- والتي قادت الى دخول العديد من القوى الاستعمارية في دور المنافسة الحادة التي كان آخرها اندحار الفرنسيين عام ١٧٦٣ وكما مر في الصفحات السابقة ؛ فقد ازدادت قناعة السلطات الاستعمارية البريطانية بضرورة فرض سيطرتها دونما منازع ، فضلا عن توسيع دائرة نفوذها . على حين ظلت السلطات العثمانية تتربص من بعيد دون ان تبدي تحركا معاكسا جادا ، باستثناء توجيه الوالي مدحة باشا لجيش ولاية العراق الى بلدان الخليج لفرض السيادة العثمانية عليها . لا سيما وان عمليات هذا الجيش الذي لم يستطع أن يحرز كبير تقدم فيما عدا دخوله منطقتي الاحساء وقطر ، انما تعد عمليات محلية مرتبطة بالوالي نفسه اكثر من كونها صادرة عن خطة مواجهة من (الباب العالي) الذي اقتصرت ردود الفعل عند مسؤوليه ، على الاكتفاء بفتح قنصلية عثمانية في منطقة (بوشهر) على الساحل الايراني ، بقصد مراقبة نشاط البريطانيين هناك حيث يتخذ المقيم السياسي البريطاني مقرا له . على حين كانت شركة (لنج) الى جانب النشاط المتواصل للقنصلية البريطانية والمركز التجاري في البصرة ، تمخر عباب الرافدين وتتحالف مع بعض رؤساء العشائر المرتشين ، وتثير العشائر الى ما يعزز اغراض الاستعمار البريطاني .

وفيما عدا ذلك ، فليس ثمة شيء اخر يمكن ان يوضع في حساب التحرك المعاكس من جانب السلطنة العثمانية ازاء استمرار الانجليز في تغلغلهم المتزايد في العراق والخليج العربي ، على السواء . وظل الامر على هذا المنوال ، حتى سنة ١٨٨٢ حيث قامت وحدات الاسطول البريطاني المتواجد - يومذاك - في مياه البحر الابيض المتوسط ، بشن هجومها على الاسكندرية . عندئذ،

شرعت سلطات الباب العالي بالتحرك لمواجهة اخطار البريطانيين في الخليج ، وشط العرب بنوع خاص • حيث اوعزت بتقوية المراكز الدفاعية فيه ، وبناء استحكامات عسكرية اخرى خشية من ان يقوم الانجليز بعمل مماثل تجاه البصرة •

ولكن القيام بمثل تلك الاجراءات ، اضافة الى ظهور قوة بحرية عثمانية في مياه شط العرب والخليج ، على صغرها وضعف قدراتها بالقياس لقطعات الاسطول البريطاني، انما يعني بالنسبة للسلطات البريطانية ، خطرا داهما يهدد سيادتها المطلقة في هذه المنطقة بالزوال ، جزئيا او كليا • ذلك ان من شأن هذا التقرب – في اقل تقدير – ان يوجد منافسا للاحتكارات التجارية التي تزاولها بريطانيا في بلدان الخليج ؛ وان يحدث – كذلك – تغييرا غير قليل في ستراتيجيتها تجاه ذلك • والذي عزز اعتقاد المسؤولين البريطانيين بهذا ، فزاد من مخاوفهم بشكل كبير وواضح ، هو انهم لاحظوا بوادر تقرب السلطان عبدالحميد الثاني اثر هجومهم على الاسكندرية ، الى جانب الدولتين الكبيرتين والمنافستين للسياسة الاستعمارية البريطانية ، روسيا القيصرية وفرنسا • هذا فضلا عما لاحظوه على السلطان من تزايد نقمته ضدهم واشتداد اصراره على محاربتهم •

ولذلك ، فقد خشي خبراء الاستعمار البريطاني ، المقيمون منهم في الخليج او الهند على السواء ، من احتمال حلول اي من اساطيل هاتين الدولتين او كلتيهما معا • خاصة وانهما تتحينان الفرص للولوج الى بلدان الخليج والتمركز فيه ، وعلى الاخص ، لان روسيا بالذات ، كانت قد تمكنت قبل ذلك الحين – وعلى وجه التحديد في عام ١٨٧٦ – من ان تسيطر على شمال ايران في الوقت الذي كان يجري تقدمها فيه ، نحو محاصرة السيطرة البريطانية في الهند والخليج واتساع نفوذها داخل ايران والعراق ، في ثلاثة اتجاهات هي :

١ – الاتجاه المار من القسم الشمالي لايران •
٢ – الاتجاه الذي يمر بالقسم الشمالي الغربي •
٣ – الاتجاه الذي يخترق الوسط الشرقي •

وازاء ذلك ، فان المخاوف البريطانية تتجلى لنا بصورة اوضح، من خلال مضمون الرسالة التي كتبها احد خبراء الاستعمار البريطاني

في الهند وهو اللورد نورث بروك ، في العشرين من شهر مايس عام ١٨٧٦ والتي بعثها الى وزارة الخارجية ؛ حيث جاء فيها :

« يجب ان نعتبر اي امتداد للمناطق الروسية صوب الخليج (الفارسي !) او أية حماية روسية لسواحل هذا الخليج ، خطرا مباشرا على الهند • وهذا في حد ذاته كاف – حسب ما اعتقد – لاستعمال القوة من اجل المحافظة على سيادتنا الحالية في الخليج » •

ويضيف الدكتور محمود علي الداود الى ذلك ، انه في رسالة مشابها بعثت بها وزارة الهند الى وزارة الخارجية في ٥ اذار سنة ١٨٨٧ أكد اللورد كروس على تبني السياسة البريطانية للنقاط الآتية والتي من شأنها تثبيت النفوذ البريطاني في سائر المناطق المتاخمة للخليج العربي ، وفي ايران بشكل خاص وهذه النقاط هي : –

١ – عدم السماح لاية قوة اجنبية لمنافسة الافضلية البريطانية في جنوب ايران •

٢ – السعي للحصول على امتيازات لمد سكة حديد بين طهران والاحواز •

٣ – اقناع الشاه بأهمية فتح نهر الكارون للملاحة البريطانية

٤ – توسيع نطاق التجارة البريطانية مع ايران لمنافسة الاحتكارات الروسية •

وبينما كانت تلك المشروعات تدور في خلد المستعمرين البريطانيين ، جاءت عملية بناء الاستحكامات من قبل العثمانيين ،على ساحل شط العرب • فلم يستطع الانجليز امام هذا الامر الخطير ، السكوت على هذا التسلح والاستعداد لتحصين المنطقة •

وقد اعتبرت الانباء التي ارسلها الوكيل السياسي البريطاني بالبصرة ، العقيد مولكير ، الى المسؤولين البريطانيين في الهند ، على غاية الخطورة • كما « ارسل المستر سميت – المبعوث السري لحكومة الهند – تقريرا مفصلا عن هذه الاستحكامات الى وزارة

الهند ، اخبرها فيه بان هذه الاستحكامات ستكون من القوة بحيث تهدد ايران من جهة ، وتهدد الملاحة البريطانية في الخليج العربي والعراق ، وتؤثر على التجارة الهندية »

واثر ذلك ، قام البريطانيون بجملة ضغوط سياسية على السلطان العثماني استخدموا فيها المسؤولين الايرانيين ايضا بهدف اتباع « سياسة موحدة حيال القضية » الى جانب استخدامهم اساليب اخرى ومذكرات احتجاج شديدة اللهجة • ولما لم يجد ذلك، سلم اللورد سولزبري للسفير التركي مذكرة جاء فيها ما يوضح لنا تلك الاساليب خير توضيح ؛ اذ قال : « ليست لبريطانيا العظمى أية اهداف عسكرية • ان مصالحها تعتمد على التطور السلمي للتجارة مع المناطق الواقعة على شواطىء شط العرب • وان اكثرية السفن المتاجرة بين البصرة ، هي سفن تحمل العلم البريطاني •

« ان بريطانيا تنظر الى مثل هذه التحصينات كتهديد مباشر لمصالحها الاقتصادية في العراق وحوض الكارون •

كما هددت هذه المذكره ، السلطان العثماني بان « البحرية الانجليزية في الخليج العربي ستعرف كيف تتصرف » !

ولكن السياسة العثمانية المترددة والمتخوفة من الصدام مع الانجليز ، قد ادت الى ان تستمر في موقفها المتخاذل من الخليج العربي، والبصرة على حد سواء ، مما شجع المستعمرين الانجليز على التمادي اكثر من قبل في غزوهم لبلدان الخليج العربي ، وان تفرض على الجماهير العربية هناك ، اقسى شروط العبودية والاستغلال ، كما سيتبين من المعاهدات والمواثيق التي ابرمت تحت سلطان مدافع البحرية البريطانية وقواتها الغاشمة ، والتي سنتطرق اليها في الفصل القادم •

معاهدات ومواثيق التغلغل الاستعماري البريطاني في الخليج العربي

يعتبر الاتفاق الذي تم بين ممثلي الحكومة البريطانية وسلطان مسقط بشأن السماح لاول مقيم بريطاني ، بالاقامة في مسقط عام ١٨٠٠ والذي بذلت من اجل التوصل اليه الجهود الكثيرة على مدى ما يقرب من القرنين يعتبر من الوجهة التاريخية احد اهم الاسباب الرئيسية التي فتحت ابواب الخليج امام بريطانيا لان تستأثر - بادىء الامر - بالنفوذ في هذه المنطقة الحساسة من العالم، عن طريق مد سطوة القانون البريطاني الى المنطقة تحت ستار التجارة والصداقة ومحاربة الرق والقرصنة .

لقد كانت أعمال القرصنة هذه بدون شك تعرض سفن التجارة البريطانية للمخاطر ، وتعرقل نمو تجارتها فيها . هذا

فضلا عن اشغال قواتها البحرية فى التصدي لعمليات القرصنة ذاتها .

والثابت تاريخيا ، ان هذا النفوذ الاستعماري ما كان له أن يدوم أمام استمرار التنافس العنيف الذى شهده القرن الثامن عشر بين الدولتين الكبيرتين ـ انذاك ـ البريطانية والفرنسية بصورة خاصة ، الا عبر سلسلة الاتفاقات التي اعقبت ذلك الاتفاق ، والتي مهد لعقدها القنصل الذي حل في مسقط ، بين كل من حكام الامارات والجهات الاستعمارية البريطانية التي تمثلت بشركة الهند الشرقية بادىء الامر .

فقد كان التنافس البريطاني ـ الفرنسى قائما على أشده . اذ كان نابليون بونابرت يحلم في انتزاع حكم الاراضي الهندية الواسعة والغنية بالثروات الوفيرة ، من يد بريطانيا . كما كان يدرك ان لا سبيل الى ذلك الا عن طريق الخليج العربي . ولهذا ، فقد ارسل رسله الى مسقط بهدف عقد اتفاقيات ومعاهدات تؤمن لفرنسا ايجاد موطىء قدم للنفوذ التجارى والسياسى والعسكرى في مسقط ومياه الخليج العربى ، حتى يتسنى له أن يوسع من نطاق نفوذه هذا فيما بعد .

الا ان الانجليز الذين كانوا قد علموا بنوايا نابليون، والذين كانوا اسرع منه الى ذلك ، قد استطاعوا في عام ١٧٩٧ ان يعقدوا مع سلطان مسقط اول معاهدة (للصداقة) بين الطرفين ، استهدفت الحكومة البريطانية منها ، الحيلولة دون تحقيق الاطماع النابليونية ـ الفرنسية ، لمآربها الاستعمارية الخاصة فى المنطقة . كما كانت هذه المعاهدة فى الوقت نفسه ، موجهة ضد اسطول الهولنديين الذى كان على جانب كبير من النشاط المنافس للاطماع البريطانية .

على ان الغاية من الاتيان بالقنصل البريطاني فيذلك العام ، لم تكن مقصورة على سعيه الىعقد المعاهدات التيتربط حكام الامارات ببعض الشروط البريطانية التى تحقق شيئا من سياستها الاستعمارية وتحت ستار محاربة القرصنة وبيع الرقيق ، وانما كانت الغاية في حقيقتها تستهدف القضاء على كل قوة من الممكن أن تقوم بعمل ما ضد النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي وضد سفنه التجارية والحربية ، سواء كانت تلك القوة متمثلة بقبيلة من القبائل العربية او في امارة او دويلة هناك .

ذلك لان معنى أي تحرك معاكس أو منافس للسياسة البريطانية في المنطقة ، ان يحدث الشلل ، أو يلحق الاضطراب في الاقل، بمصالح تلك السياسة كما ان اي تحرك من ذلك النوع ، انما يعنى، بطبيعة الحال عرقلة سير المواصلات البريطانية البحرية منها خاصة ، والتى تربط بين انجلترا وباقي بلدان الامبراطورية البريطانية يومذاك • وقبل ذلك ، فان وجود أية قوة ، في المنطقة ، معناه وضع الاسطول البريطانى التابع لشركة الهند الشرقية ، تحت رحمتها ، فضلا عن تعريضها سائر المصالح البريطانيه للمخاطر الجسيمة التي يحسب لها رجال الاستعمار البريطاني كل حساب • لا سيما وان هناك تنافسا كبيرا بين الدول الاستعمارية اذ ذاك على الاحتكار التجاري •

فلقد « كانت السياسة البريطانية تؤمن بأن سيطرة أية دولة اوربية على مسقط ، سوف تولد تهديدا مباشرا للهند من الناحية الستراتيجية ، كما ان باستطاعة تلك الدولة – فيما اذا سيطرت على مسقط – أن تصل بسرعة الى مدخل الخليج والى كراتشى وبومباي •

وبذلك تجرد النفوذ الانجليزي فى المحيط الهندى والخليج العربي من أهم موانئه ، وتصبح سيدة الموقف من الناحيتين الستراتيجية والتجارية فى الخليج وبلوجستان » •

لذلك ، فقد أولت بريطانيا اهتمامها الاكبر لهذا الامر ، حتى استطاعت في حدود زمن لا يتجاوز الثمانية والثلاثين عاما على حلول القنصل البريطانى فى مسقط ، أن تبرم أكثر من أربع اتفاقيات وقعت بين ممثليها وبين سلطان مسقط ، وحكام الدويلات والامارات الاخرى •

والامر الجدير بالالتفات اليه في هذه الاتفاقيات ، هو **ما كانت تفرضه بريطانيا من تجريد اولئك الامراء والشيوخ من السلاح ، بصورة متدرجة ومتزايدة ، تبعا لتعاقب ازمان تلك الاتفاقيات •**

ففي ٦ شباط عام ١٨٠٦ عقدت اتفاقية (سلام) بين شركة الهند الشرقية – وكان ممثلها الكابتن ديفيد سيتون – وبين الامير سلطان بن صقر القاسمي ، وقد سرى مفعولها عليه وعلى جميع توابعه ورعاياه على سواحل جزيرة العرب وفارس •

ومثلما فرضت على الامير المذكور ، عقوبة التغريم بمبلغ

٢٠/٠٠٠ عشرين ألف دولار فى حالة خروجه عن (السلام) فقد تم بموجبها ايضا تجريد احدى سفنه من مدافعها ، وحمولتها من الذخيرة الحربية ٠

وفي ٦ كانون الثاني من سنة ١٨٢٠ وقعت معاهدة بين الامير سلطان بن صقر وميجر جنرال و٠ جرانت كير ، نصت على تسليم الامير للقلاع والمدافع والسفن الموجودة في دويلة الشارقة وام القوين وتوابعها ، الى الجنرال المذكور كما وضعت تحت تصرف الاخير ، بقية السفن الاخرى ٠

والذي يستدعي التنويه اليه هنا ، هو ان معاهدات مماثلة ، ثنائية تم التوقيع عليها بين هذا الجنرال من جهة وبين شيوخ قبائل ومناطق رأس الخيمة وابو ظبي ودبى – من جهة ثانية ٠ ولكن الذي أضيف الى هذه المعاهدات ، هو ابقاء بلدة رأس الخيمة والمهرة ، في حوزة السلطات البريطانية ٠

وبعد تلك الاتفاقيات الثنائية ، وفي العام نفسه تم التوقيع على معاهدات عامة مع شيوخ قبائل الخليج العربي ، كما عقدت مع الشيخ سلطان بن صقر – شيخ القواسم – في الشارقة ، معاهدة كانت أشد في بنودها من المعاهدات السابقة ، التزم فيها بمحاربة القرصنة والقراصنة وبأباحة سفن رعاياه الى المصادرة من قبل الاسطول البريطانى فى حالة خروجها عن ذلك ٠

وقد وقع على هذه الاتفاقية أيضا ، كل من شيوخ عجمان ودبي وأبو ظبي ٠

ولكن ازاء ميثاق الصداقة والتجارة الذي تم الاتفاق عليه بين سلطان مسقط والولايات المتحدة فى سنة ١٨٣٣ ، رأت بريطانيا ان لا تدع لهذه البادرة المثيرة في مجال المنافسة من قبل القادم الامريكي الجديد ، المرور دون أن تحاول تثبيت مواقعها أكثر من ذي قبل ٠ فعقدت مع السلطنة المذكورة ميثاقا جديدا للتجارة والصداقة أيضا ٠ وذلك فى سنة ١٨٣٩ ٠

وفي حزيران ١٨٤٣ وقع المذكورون ، اضافة الى شيخ أم القوين وبعض شيوخ القبائل الاخرين الذين يؤلفون مشايخ ساحل عمان وحكامه ، معاهدة (سلام) اخرى كان الغرض منها عقد هدنة فيما بينهم أمدها عشر سنوات ٠ ونتيجة لهذا ، فقد سمي هذا الساحل

بالساحل المتصالح حينا والمهادن حينا آخر ، بعد ان كان يطلق عليه : ساحل القراصنة ٠

الا ان كل معاهدات السلام هذه كانت ـ فيما يظهر ـ تمهيدية لمعاهدات لاحقة تضيف الى ما سبق ، قيودا جديدة أخرى ٠ وقد انتهز رجال الاستعمار البريطاني فرصة قرب انتهاء أمد المعاهدة السابقة ليعقدوا في ٤ مايس ١٨٥٣ معاهدة ـ السلام الدائم ـ التي تنص على اقامة « هدنة بحرية كاملة أبدية » لا تقتصر على الشيوخ الموقعين عليها والمبينة اسماؤهم فى مايلي ، بل وتنسحب على أبنائهم من بعدهم أيضا ٠

واذ أوقفت هذه المعاهدة ، الحرب التي دارت رحاها في تلك المنطقة خلال النصف الاول من القرن التاسع خاصة ، فقد خول الانجليز أنفسهم في أحد بنودها ، استعمال ماأسموه (حق) اتخاذ الاجراءات التي يرونها مناسبة ! ضد القبيلة التى تخرج على السلم في الخليج ٠ ومع صفحتي السيطرة والتحكم المطلقين، اللتين فتحتهما هذه المعاهدة ، فقد ابيحت أراضى الخليج العربى بأسرها ـ فيما عدا قطر ـ أمام الاستعمار البريطاني الذى ما زال يجثم هناك مواصلا بكل الاساليب الملتوية ووسائل القمع والاضطهاد والتفرقة والتناحر ، مد الحياة فى وجوده الاستعمارى ٠

أما الشيوخ والامراء الموقعون على تلك المعاهدة ، فهم : عبدالله بن راشد ـ شيخ ام القوين ، وحميد بن راشد ـ شيخ عجمان ، وسعيد بن بطي ـ شيخ دبي ، وسعيد بن طمنون ـ شيخ بني ياس، وسلطان بن صقر ـ شيخ القواسم ٠

واضافة الى ذلك ، فقد عقدت فى ما بين ٢٢ مايس و ٢٥ مايس ١٨٥٦ معاهدات (اضافية) خاصة بحماية خطوط ومحطات البرق والهاتف من قبل اولئك الموقعين انفسهم ، تعهدوا فيها بالاصالة عن أنفسهم والنيابة عن ورثتهم وخلفائهم « بعدم التدخل فى هذه الاجهزة والمعدات التلغرافية التي قد تقوم بها الحكومة البريطانية فى ـ أراضيهم ـ أو بالقرب منها ، وبالزام أنفسهم بمعاقبة من يهاجم الخطوط والمحطات والالات التلغرافية ، وبدفع التعويض المناسب بمجرد علمهم بذلك » ٠

وبريطانيا التى لم تكن تخشى يومذاك من المنافسة الامريكية قدر خشيتها من النفوذ الفرنسى ، رأت فى اتفاقي (الصداقة والتجارة)

اللذين عقدتهما الاخيرة مع سلطان مسقط في عام ١٨٤١ و ١٨٤٤ البادرة الخطيرة التى تهدد مصالحها بشكل جدي ، خاصة وانهما في تنافس ضار على النفوذ وفرض السيطرة على بلدان الخليج • ولذلك فقد لعب دبلوماسيو بريطانيا دورا كبيرا للتوصل الى الاتفاق الذى تم فى سنة ١٨٦٢ بين الدولتين ، والذى ضمن من جديد (استقلال وحدود سلطنة مسقط) •

ولم يكن بخاف على الفرنسيين ، ان المقصود من ذلك هو أيقاف النفوذ الفرنسى عند حدود ما تم التوصل اليه في الاتفاقين المذكورين ، ومحاولة لقطع الطريق على امتداد هذا النفوذ في السلطنة وفى غيرها من امارات الخليج •

وازاء ذلك ، فقد وجدت فرنسا نفسها – تمشيا مع سعيها السياسى لايجاد مواقع قوة لها فى الخليج ، ومتابعة لمحاولاتها الرامية الى اضعاف النفوذ البريطانى فيه – انها مضطرة الى الالتفاف من وراء بنود هذا الاتفاق • ولذلك بادرت الى تهيئة السبل أمام القراصنة لكي يواصلوا نشاطهم من جديد ، بأن رفعت الاعلام الفرنسية على عدد من سفن القراصنة فى محاولة منها لابعاد هذه السفن ، عن ملاحقة شكوك الاسطول البريطاني •

غير ان السلطات البريطانية التى اكتشفت هذه الخطة ، والتى وجدت نفسها هي الاخرى مضطرة الى المحافظة بأقصى ماتستطيع من جهد على عدم خرق بنود الاتفاق المذكور وابقائها قيد العمل والتنفيذ ، لجأت الى بديل عن استعمالها القوة ضد الفرنسيين ، وذلك بممارستها عمليات الضغوط السياسية والشكايات الشديدة التي انتهت بتوقيع اتفاق جديد يعزز مضمون الاتفاق السابق •

ولكن كل تلك الاتفاقات والمعاهدات التى بذلت بريطانيا من أجلها ، الجهد الكثير ، لم تكن آلا تمهيدا لمعاهدة التقييد والاخضاع التام التي عقدت فى الثامن من اذار عام ١٨٩٢ ، والتي تضمنت تعهد شيوخ أبو ظبي والشارقة ودبي وعجمان وأم القوين ورأس الخيمة – اصالة عن أنفسهم ونيابة عن ورثتهم وخلفائهم – بأن يلتزم كل منهم بتنفيذ القيود التالية :

١- لن يدخل بأي حال من الاحوال في اتفاقية أو تراسل مع أية حكومة فيما عدا الحكومة البريطانية .

٢- لن يوافق على اقامة أي وكيل لاية حكومة اخرى في امارته بدون موافقة الحكومة البريطانية .

٣- لن يتنازل مهما كانت الاحوال ولن يبيع أو يرهن ، أو عدا ذلك ، لن يقبل احتلال أي جزء من امارته الا للحكومة البريطانية .

ولكن هذه المعاهدة الجائرة لم تكن خاتمة المطاف فى سياسة التكبيل البريطانية التي فرضتها على جماهير الخليج العربي ، فقد اعقبتها في ٢٤ تشرين الثاني من عام ١٩٠٢ اتفاقية حظر التسلح حيث نصت على منع استيراد الاسلحة منعا باتا ، من قبل أي من أولئك الامراء والشيوخ او ابنائهم . وقبل ذلك وحين توثقت الحكومة البريطانية عام ١٨٩٨ من صحة الانباء التي نقلت اليها حول حصول الفرنسيين على امتياز محطة فحم في بندر جيزة (على بعد خمسة أميال الى الجنوب الشرقي من مسقط) بموجب اتفاق سري جرى بين فرنسا والسلطان ، اعتبرت ذلك بادرة انتهاك خطيرة لاتفاقية عام ١٨٦٢ التي تمت بين بريطانيا وفرنسا ، وخرقا لاتفاق سنة ١٨٩٢ بين سلطان مسقط وبريطانيا . لذا ، فقد اصدرت السلطات البريطانية أوامرها الى احدى السفن الحربية بأنزال العلم الفرنسى من بندر جيزة ، الا أنها ووجهت بتهديد السفن الفرنسية الحربية التي كانت راسية هناك . وقد أضطرت السفينة البريطانية للرضوخ الى أوامر القائد الفرنسى ، ولم تقدم على تنفيذ مهمتها . ولكن بريطانيا لم تقف عند حدود هذه العملية الفاشلة ، بل أوعزت الى المقيم البريطاني في الخليج ، بأن يحمل الى السلطان فيصل بن تركي ، مذكرة بالشروط التالية :

١ـ أن يقوم السلطان فورا بطرد وزيره الشيخ عبد العزيز الذى كان من المتحمسين للعلاقات الودية الجديدة في فرنسا ٠

٢ـ الدخول في مفاوضات لاجل التعويض عما لحق بالانجليز خلال ثورة ١٨٩٥ العمانية٠

٣ـ أن يأمر السلطان موظفيه بالكف عن جمع الضرائب على التجارة البريطانية أكثر من نسبة ٣٪ كما حددتها المعاهدة البريطانية مع مسقط في عام ١٧٩٨ ٠

٤ـ أن يعلن لجميع سكان مسقط وممتلكاتها في الخليج العربي تخليه عن الامتيازات التى سبق ان أعطاها سرا لفرنسا ، وأهمها امتياز بندر جيزة ٠

٥ـ أن يمنع استعمال العلم الفرنسى على السفن التابعة لرعاياه ٠

وبعد أن رضخ السلطان لتلك الشروط الجائرة ، تحت تهديد سلاح البحرية البريطانية ، بعث ـ تحت نفس الضغوط ـ برسالة الى الممثل الفرنسى يعلمه فيها عزمه على التخلى عن امتياز بندر جيزة ويحذره من توزيع الاعلام الفرنسية على أهالى مسقط في مياه المحيط الهندي والخليج العربي ٠

وبحكم أهمية وحيوية المكانة التي تتميز بها مسقط ، يبدو أنه ليس من المستغرب ان تلجأ بريطانيا الى خوض حرب ضد فرنسا اذا اقتضى الامر ٠ فما أقدمت عليه من فرض لتلك الشروط الجائرة على السلطان بقوة السلاح ، لم يكن الا متابعة للسياسة البريطانية

التي كانت ترى ان السيطرة على مسقط من قبل اية دولة اخرى ، انما يعني تجريد النفوذ الانجليزي في المحيط الهندي والخليج العربي معا، من اهم موانئه ، وان القوة التي تسيطر على هذه المدينه تصبح سيدة الموقف من الناحيتين الستراتيجية والتجارية في الخليج وبلوجستان.

كما انه كان يعني – من ناحية اخرى – متابعة لاعتقاد وزارة الخارجية البريطانية الذى اوضحته في مذكرتها المؤرخه في كانون الثاني عام ١٨٩٠ والتي بعثتها الى وزير الهند ، اللكونت كروس ، فقد ذكرت فيها : أن مسقط تقع ضمن مناطق النفوذ البريطاني ، وانه ليس فى مقدور فرنسا او أية دولة أن تدعي السيادة على هذه المياه » .

أما روسيا القيصرية التي كانت هي الاخرى تطمع في السيطرة على الخليج العربي ، فقد حدث – تنفيذا للخطة التي وضعت – ان رست في سنة ١٩٠٠ ، احدى السفن الروسية في بندر عباس طالبة تزويدها بالفحم . ولكن قائد السفينة الذى كان ينفذ تلك الخطة ، أعلن ان كمية الفحم التى جلبت اليه(*) ، ومقدارها ٣٠٠ طن لا يمكن أن تحملها سفينته ، لذا فقد طلب اقامة مستودع له في المرفأ الايرانى المذكور ، على أن يحرسه جنود من القوزاق ، غير أن بقاء الضباط الروس من فرقة القوزاق وظهورهم فى مينائي بوشهر وبندر عباس ، اثار تذمر الانجليز ومخاوفهم الى حد التطير . ولكن بريطانيا التي لم تكن تريد الدخول في صدام مسلح مع روسيا ، وفى منطقة الخليج بالذات ، لم تكن كذلك على استعداد لان تتخلى عن أي مركز لها في الخليج .

ولقد عبر اللورد كرزون – الحاكم البريطاني العام في الهند آنذاك – عن ذلك بصورة دقيقة ، اذقال :

« ان وجود ميناء لروسيا في الخليج ، هو حلم عزيز على قلوب حكام الفولغا .. ولكن ذلك يحمل عنصر عدم الاستقرار في مجريات الامور في الخليج ، مما يجعل التوازن يختل بشدة ، كما أنه سيحطم تجارة تقدر بملايين من الجنيهات الاسترلينية ، ويثير عصبيات بين حكام المنطقة ، من شأنها اذا ما فجرت من الخارج ، ان تقضي كل منها على الاخرى .

(*) وقد جلبتها سفينة روسية اخرى .

وقد أنهى اللورد كرزون كلامه بالقول : لتتحارب بريطانيا وروسيا في مكان آخر ، ولكن يجب أن لا نسمح بالصراع الدموي هنا ، لانه سوف يعكر صفو الحياة السلمية للتجارة العالمية • وأنا أعتبر ان اعطاء امتياز لروسيا ليكون لها مرسى بحري في الخليج ، سوف يكون اهانة متعمدة لبريطانيا العظمى واثارة لحرب قد نعرف كيف تبدأ ولكن لا يعرف أحد كيف تنتهي » •

ان المدلول الخطير الذى تكشفه هذه الوثيقة الهامة ، ليدلنا بوضوح على مدى تمسك بريطانيا بسياستها الاستعمارية المرسومة وقتذاك تجاه الخليج، كما يدلنا على الاهمية البالغة التي يشكلها الخليج في حساب الستراتيجيات الاستعمارية • ولهذا بالتحديد ، راحت بريطانيا توالى فرض معاهدات التكبيل والتجريد من السلاح على جماهير الخليج العربي • كما مضت في عقد الاتفاقيات الاستغلالية لثروات المنطقه • ففي عام ١٩١١ و١٩١٢ وقعت اتفاقات اخرى تم بموجبها توسيع نطاق الاحتكارات البريطانية ، ليشمل امتيازات اللؤلؤ والنفط • وبموجب هذه الاتفاقيات التي أبرمت الى أجل غير مسمى ، تم تنصيب ضابط سياسى بريطانى للاشراف على سياسة امارات الخليج ، حيث أصبح يشار اليها فى النصوص الرسمية بأنها « دولة محمية » من قبل بريطانيا ، وانها « دولة ذات سيادة ، مرتبطة بمعاهدات خاصة مع الحكومة البريطانية » التي خولت نفسها حق ! « الاشراف التام على سياساتها وعلاقاتها الخارجية ، وخاصة فيما يتعلق بعقد الاتفاقيات الدولية والتمثيل الدبلوماسى »•

وباسم ذلك الحق وتلك الحماية ، اندفعت القوات البريطانية بكل شراسة الى نجدة سلطان مسقط والتصدي بكل قسوة للقبائل العربية التى أعلنت الثورة في عمان ضد سلطان مسقط في عام ١٩١٥ • ولكن الصمود الفائق الذى جابه به الثوار ، هجوم الانجليز فوت الفرصة على المستعمرين وحال دون تحقيق سياستهم في ارغام جماهير الشعب العربي هناك لمشيئة الاستعمار البريطاني ، بالقضاء على هذه الثورة التى ظلت مشتعلة حتى عام ١٩٢٠ حيث أضطرت السلطان الى توقيع معاهدة (السيب) مع امام عمان ، وبموجبها أقر بالاستقلال الذاتي لقبائل عمان • ولكن تبعا لما تمليه المصالح البريطانية ، التى ذعر رجالها من ذلك الاتفاق ، على ساسة الاستعمار البريطاني ، وقطعا للطريق على احتمال قيام ثورات مماثلة تطيح

بتلك المصالح ، بعد تقويضها لاركان الوجود البريطاني شيئا فشيئا أعلن الحاكم البريطاني العام بالهند فى سنة ١٩٢٨ عن اعترافه بما أسماه « استقلال عمان وسيادة الامام فيها » وذلك تمشيا مع « سياسة فرق تسد » .

والذي شجع المستعمرين الانجليز على ذلك ، من جهة اخرى ، ان الاعتقاد الذي كان سائدا لدى خبراء النفط البريطانيين ، هو وجود النفط بكميات غزيرة في عمان . لا سيما وانه سبق للانجليز أن استحصلوا من سلطان مسقط فى عام ١٩٢٣ ، مذكرة يعد فيها بعدم اعطاء أي امتياز للتنقيب عن الثروات قبل أخذ رأي الممثل البريطاني في مسقط .

واستمرارا في تنفيذ بريطانيا لسياستها في الحفاظ على مصالحها بشكل وطيد في المنطقة ، حرض القنصل البريطاني وبأمر حكومته ، سعيد بن تيمور ضد والده السلطان تيمور بن فيصل بعد أن استنزفته تلك المصالح تماما ، الى الحد الذى بدا فيه هزيلا لا يقوى على الصمود امام اية عملية للتخلص منه ، وحتى بدا معه الوجود الانكليزي نفسه مهددا بالزوال فيما اذا بقي السلطان في الحكم . لذلك ، أقدمت بريطانيا على دفع السلطان الابن(*) لان يخلع أباه في عام ١٩٣٢ فأرسل منفيا الى الهند ، حيث مقر الحكم البريطاني العام لاقاليم الامبراطورية العظمى في آسيا ، ومات هناك بمرض السرطان .

ومنذ ذلك التاريخ أصبحت بريطانيا بشكل سافر جدا الحاكم الفعلي في السلطنة . كما عملت على تكريس وجود القوات البريطانية فيها خلال الحرب العالمية الثانية ، ولاسيما بعد ان انشأت قاعدتين حيويتين لها في كل من صلالة ومطرح .

وطبقا لمنطوق (نظام المحميات) البريطانية ، فقد وضعت ادارة شؤون الخارجية والمالية تحت اشراف الانجليز .

وكذلك ، تولت الحكومة البريطانية من جانبها مهمة تمثيل السلطان في النزاع الذى دار في الخمسينات خاصة ، بين السلطنة وحكام آل سعود ، حول منطقة البريمي والذي انتهى بتدخل بريطانيا

(*) وقد خلعه ـ هو الآخر ـ ابنه قابوس في ١٩ تموز ١٩٧٠ وليس في ٢٣ـ٧ـ٩٧٠ كما أشارت اليه الصحف . ولعلها اعتمدت في ذلك على تاريخ الاعلان عن خلعه في ٢٣ـ٧ـ٩٧٠ .

العسكري واحتلالها مباشرة من قبل الانجليز في يوم ٢٦-١١-٩٥٥ حيث اعلن السير انطوني ايدن رئيس الوزراء آنذاك أمام مجلس العموم البريطاني ان قوات (شاطىء القراصنة) قد احتلت واحة البريمي وطردت القوات السعودية منها ، وذلك بعد فشل المفاوضات بين بريطانيا وحكام آل سعود . وكان تعليله لهذا العمل العدواني ، هو انه (لاجل احترام عهودنا ومساندة اصدقائنا ، لم يكن ازاء الفشل ، سوى اللجوء الى القوة) .

وعلى غرار هذا التدخل العسكري ، قامت القوات البريطانية والمسقطية ، بقيادة الكولونيل واترفيلد وضباطه البريطانيين ، بالهجوم على قبائل نزوى التى اعلنت استقلالها عن السلطان سعيد ابن تيمور وحكمه في مسقط .

ففي صباح الخامس عشر من كانون الاول سنة ١٩٥٥ استطاعت تلك القوات ان تباغت ثوار نزوى وان تعزل الامام غالب (الرئيس الروحي) لعمان . في حين تمكن اخوه طالب - وغيره - من الفرار الى الخارج . ولكنه ما لبث ان عاد في تموز ١٩٥٧ على رأس بضع مئات من انصاره ، ليشعل فتيل الثورة في عمان ضد سلطان مسقط سعيد بن تيمور . الامر الذى حدا بالاخير الى الاستنجاد بالقوات البريطانية مجددا ، فشن الانجليز هجومهم البري الشرس ، بمساندة الطائرات المقاتلة التابعة لسلاح الجو البريطاني ، والتي كانت تقلع من قواعدها في صلالة ومطرح والشارقة والبحرين ، وعدن سابقا ، وفي هذا الوقت بالذات كانت سلطات الاستعمار البريطاني ، قد وضعت قواتها المنتشرة - حينذاك - في الشرق الاوسط تحت الانذار لمدة عدة أسابيع ، بحكم شعورها بخطورة الموقف .

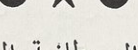

لقد اطمأنت الحكومة البريطانية الى احكام قبضتها على سلطنة مسقط وامارات ساحل عمان (المتصالح أو المهادن) من خلال تلك المعاهدات والمواثيق التي ابرمتها خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، مع حكام وامراء تلك المناطق . غير ان استراتيجيتها الاستعمارية التي كانت تملي عليها اكتساح كل نفوذ آخر - من جهة - وتوسيع رقعة سيطرتها على بقية المناطق المجاورة - من جهة

ثانية – كانت تحتم عليها الالتفات بجدية الى معالجة أمر بقيـــة بلدان الخليج العربي ٠

وشروعا في ذلك ، واتماما لزحفها الاستعماري الذي كـــان يجري من الجنوب – حيث سلطنة مسقط وامارات ساحل عمـان – فقد بدأ زحفها من الشمال ، وعبر البصرة التي سبق الحديث عنها ، الى الكويت والبحرين فقطر ٠

أما الكويت التي فتح الانجليز فيها أول مستودع لبضائعهم وتعرفوا على أهميتها كما مر سابقا ، فقد توصل الانجليز في عـام ١٨٢١ الى الحصول على ترخيص يسمح باقامة أول ضابط سـياسي بريطاني فيها ٠

وهذه الامارة التي كانت تبدو وحتى الى ما بعد ذلك التاريخ ، مقاطعة تابعة للحكم العثماني ، وجد الانجليز في سعي شيخها مبارك الصباح للحصول على اعتراف من الاتراك باستقلاله فيها ، فرصـة للوثوب عليها (بالحماية) البريطانية وفصمها عن الحكم العثماني ، تحت ستار (الاستقلال) بقصد استغلال موقعها الهام الذى يوضحه العقيد (ميد) المقيم السياسى البريطاني في الخليج ، اذ يقـــول : تملك الكويت ميناءا ممتازا ، واذا ما اصـــبحت تحت حمايتنـــا ، فستكون بلا شك من اهم المراكز في الخليج العربي ، فبالاضافـــة الى احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط سكة حديد من الاسكندرونة أو بور سعيد ، فسيكون في وضـــع يساعدنا لاجـل حماية هـذا الخط ، فأن تجارتها مع البصرة ناجحة ، وكذلك مع نجد وسوريا ٠٠ أن الحماية البريطانية على الكويت ، تعني تركـــيز مصالحـنا السياسية في مياه الخليج وعلى سواحله) لذا ، فقد أبدت سـلطات الاستعمار البريطاني ، اهتماما خاصا بالشيخ مبارك الصـــباح الذي كان يلاحقه الخوف من احتمال قيام الحكومة العثمانية بهجوم واسع ضده ، ينتهي به الى العزل – على أقل تقدير – نتيجة لاحلامه وسعيه نحو الاستقلال بالكويت والوقوف بها على (الحياد الودي)٠

ولكن مخاوفه تلك ، أدت به الى ان يظهر تجاوبا تاما مـــع سياسة بريطانيا الهادفة الى وضع الكويت تحت حمايتها ٠ فوقـع في ٢٣ كانون الثاني من سنة ١٨٩٩ الاتفاقية السرية التي تعهد فيها بأن لا يتنازل عن اي جزء من (مقاطعته) لاية دولة اجنبية ، وان

لا يستقبل أي ممثل لدولة أجنبية بدون موافقة السلطات البريطانية وفي سنة ١٩٠٠ وقع الشيخ المذكور على اتفاقية تحريم استيراد السلاح وتصديره • ومع ان هذا التاريخ هو الذى شهد وقوع الكويت تحت الحماية البريطانية ، الا ان بريطانيا تريثت في تعيين قنصل لها هناك ، حتى عام ١٩٠٤ حيث ارسلت قنصلها الاول وممثلها السياسى في الكويت •

وفي الرسائل المتبادلة في عام ١٩١١ وعام ١٩١٤ بين شيخ الكويت وسلطات الاستعمار البريطاني ، تعهد الاول ، اضافة لما سبق ، بعدم منح اي امتياز نفطي او لؤلؤي قبل الحصول على موافقة بريطانيا • وفي ١٩١٤ ايضا طلب المقيم السياسي في الخليج من شيخ الكويت التعاون مع الشيخ السير خازال خان وغيره ، لمهاجمة البصرة واحتلالها •

واما البحرين التي سبقت الكويت في السقوط تحت السيطرة البريطانية ، فأن اتفاقاتها مع الاخيرة تعود الى سنة ١٨٢٠ حيث عقد الاتفاق الاول بينها وبين شركة الهند الشرقية ، والذى تقيد حكامها بموجبه ، بنفس القيود التي تضمنتها المعاهدات المبرمة بين بريطانيا وامارات ساحل عمان • الا ان حاجة بريطانيا الدائمة الى توسيع مجالات استغلالها ، كانت تضطرها بين حين واخر الى عقد اتفاقات جديدة ، كان من بينها اتفاق كانون الاول سنة ١٨٨٠ • حيث وقع حاكمها يومذاك ، عيسى بن علي الخليفة ، المعاهدة التالية :

« نحن عيسى بن علي الخليفة شيخ البحرين ، اتعهد باسمي واسم من سيخلفني بعدي في امارة البحرين ، ان لا أقدم على اية معاهدة كانت مع اية دولة كانت أو اي اتفاق كان ، دون الحصول على رضى وموافقة الدولة البريطانية • وفي الوقت نفسه اتعهد بأن لا أمنح دون الحصول على رضى بريطانيا ، أي امتياز كان لاية دولة كانت بتأسيس محطات لاخذ الفحم » •

وفى الثالث والعشرين من آذار سنة ١٨٩٢ ، وقع شيخ البحرين وثيقة الحماية البريطانية التي يقضي منطوقها بجعل شؤون الخارجية والدفاع في البحرين في أيدي السلطات البريطانية •

وبعد هذه الاتفاقية ، توالت المعاهدات الاستعمارية بين الطرفين لتحقق مزيدا من أحكام قبضة الاستعمار البريطاني في البحرين • وخاصة بعد اكتشاف النفط ، حيث بنيت في عام ١٩٣٥ اول قاعدة

بحرية بريطانية في الجفير ، ثم اعقبها انشاء قواعد عسكرية في المحرق والهملة وغيرهما من المناطق الاخرى .

وخلال الحرب العالمية الثانية ، جعلت بريطانيا من ميناء البحرين ، قاعدة بحرية لها . كما صيرت المطار الجوي ، قاعدة لسلاح الطيران .

وقد كان للمظاهرات الكبيرة التي قامت بها جماهير البحرين في تشرين الثاني سنة ١٩٥٦ اثر العدوان الثلاثي على القطر العربي المصري ، رد فعل عنيف من جانب سلطات الاستعمار البريطاني ، مما حدا بها الى ارسال نجدات عسكرية عاجلة لتدعيم موقف قواتها المرابطة هناك ، ولتلافي تطور هذا الموقف ، بالشكل الذى يعزز الوجود الاستعماري في البحرين .

وكذلك كان الحال تقريبا حين تجددت المظاهرات العارمة سنة ١٩٥٧ على اثر صدور الاحكام الجائرة ضد عدد من قادة مظاهرات ١٩٥٦ .

أما قطر ، فقد كانت مبادرة بريطانيا تجاهها في ٢٢/نيسان/ ١٨٩٣ حين ابلغت السلطات العثمانية عن عزم الحكومة البريطانية في الهند على ارسال حملة حربية لتتسلم مقاليد الحكم في هذه المشيخة، الا انها لم تنته في صالح بريطانيا من الناحية السياسية، وان كانت قد عززت تحالف البريطانيين مع بعض شيوخها المرتشين والذين ارتكزوا عليهم في تلك المبادرة .

وقد ظلت قطر تحت السيادة العثمانية طيلة تلك الازمان ، والى منتصف سنوات الحرب العالمية الاولى ، حيث بادرت القطعات البريطانية بشن هجومها ضد هذه البقعة الوحيدة من الخليج العربي التي ظلت بعيدة عن النفوذ البريطاني ، فأستطاعت في عام ١٩١٦ ان تدحر الحامية التركية المتمركزة في الدوحة .

وبذلك ، فرضت القوات البريطانية سيطرتها المطلقة على بلدان الخليج العربي بأسره .

التنقيب عن نفط الخليج
بداياته وامتيازاته وكمياته

كان التوقع السائد لدى خبراء النفط والمنقبين عنه من الانجليز خاصة ، ينصب على امكان توفره في البحرين • وقد جاء اكتشاف البئر الكبير في مسجد سليمان بالمنطقة الجنوبية من ايران الحالية، خلال العقد الثاني من القرن العشرين ليحول ذلك التوقع الى الاعتقاد بوجوده في البحرين بصورة قاطعة • الامر الذي لفت انظار شركات النفط نحو هذا القطر اكثر من ذي قبل ، وبدأت تتطلع اليه بشكل جاد ، وراحت تتسابق فيما بينها للحصول على امتيازات التنقيب فيه •

ونتيجة لذلك ، فقد أسست لهذا الغرض شركة (ايسترن آند جنرال سنديكيت) البريطانية في لندن عام ١٩٢٠ ، واوكلت

الى ممثلها المليجور النيوزيلندي (فرانك هولمز) مهمة الحصول على امتيازات التنقيب في البحرين • وقد حصل عليه بالفعل • الا انه بعد مدة وجيزة ، باعه (أو تخلى عنه) الى الشركة الامريكية (ستندرد أوف كاليفورنيا) التي انشأت لهذا الغرض شركة (بابكو) •

وتمشيا مع مواثيق حصر الامتيازات التي حصلت عليها بريطانيا من امراء الخليج ومشايخه ، بموجب المعاهدات الخاصة التي ابرمت مع كل منهم ، كما مر في الفصل السابق ، فقد جعلت هوية هذه الشركة على النحو التالي :

كندية الجنسية • امريكيه رأس المال والادارة ، بريطانية الجهاز الاداري • وبالرغم من مضي زمن غير قصير على الحصول على امتياز التنقيب ، الا ان حفر البئر الاولى لم يكن الا في عام ١٩٣١ • وفي عام ١٩٣٤ بيعت أولى شحنات النفط البحريني ، على الرغم من قلة الكميات المكتشفة والتي لم تكن مضاعفتها من السهولة بمكان ، نظرا للتركيب الطبقي الارضي الذي وجد فيه النفط • كما انه في عام ١٩٣٦ تمت أولى العمليات لتأمين تسويق نفط البحرين • ومع ان كمياته المنتجة كانت قليلة ، فقد انشئت مصفاة للنفط في منطقة (سترة) بالبحرين • الا ان النفط المكرر فيها يأتي اكثره من آبار الاحساء بالجزيرة العربية ، بواسطة انابيب ممدودة تحت المياه • ويبلغ الطول الكلي لهذه الانابيب ستة وعشرين كيلو مترا •

وقد سجل معدل تكرير النفط اليومي في هذه المصفاة خلال العام الماضي حوالي (٨٨) مليون برميل ، يشكل نفط الجزيرة العربية حوالي ٦٢ر٥٠٠ مليون برميل • وقد أصبح عدد الابار المنتجة في البحرين الان ١٨٥ بئرا ، ضمن مساحة امتياز التنقيب الذي يشمل ١٠٠ ألف فدان ، والذى ينتهى أمده بموجب الاتفاقات الخاصة في عام ٢٠٢٤ •

أما الانتاج اليومي الذي سجلته تلك الابار لهذا العام ، فقد بلغ ٩٦٩ر٧٥ ألف برميل يوميا •

هذا وكان الانتاج العام للسنة الماضية قد بلغ حوالي ٥ر٢٥ مليون برميل •

والجدير بالاشارة اليه هنا، هو ان الحكومة البريطانية كانت قد استحصلت من حاكم البحرين ، تعهدات خاصة بعدم منح أي امتياز للتنقيب عن النفط الا بعد موافقتها ، وذلك في الرسائل المتبادلة بين الحاكم المذكور وممثلي الحكومة البريطانية في المنطقه ، والتى جرت خلال سنة ١٩١١ وسنة ١٩١٤ ٠

* * *

أما نفط الكويت ، فترجع بدايات البحث عنه الى عام ١٩١٣ ٠ ويتضح لنا هذا من خلال مضمون الرسالة الجوابية التي بعثها الشيخ مبارك الصباح الى المقيم السياسى البريطانى في الخليج ، يوم السابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٣ ، والتي الزم نفسه فيها ، بانه اذا (شرف الاميرال) البريطاني ، شاطيء الكويت ، فانه – أي الشيخ – سيجعل أحد ابنائه في رفقته ، ليكون في خدمته ، ولير يه معدن الوقود في البرقان وغيره ؛ وانه اذا كانت الحكومة البريطانية ترجو الحصول على البترول من هنالك ، فان الشيخ (لن يمنح الامتياز في هذا الشأن الى اي شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية) ٠

ومما يجدر ذكره بصدد منطقة البرقان هذه ، هو انها من أهم مصادر النفط في الكويت ٠

والامتياز الاول الذي منح للتنقيب عن النفط في الكويت يعود الى سنة ١٩٣٤ ٠ وهذا الامتياز يشمل كافة الاراضي الكويتية٠ كما ان مدته ٧٥ سنة اي انه ينتهي في عام ٢٠٠٩ ٠ غير ان التوقيع على اتفاق مناصفة الارباح والذي تم في عام ١٩٥١ قد مد في أجل ذلك الامتياز، فقد اعتبرت المدة السابقة (٧٥) سنة نافذة منذ مطلع كانون الاول لعام ١٩٥١ ٠ وبهذا ستكون نهايته في عام ٢٠٢٦ ٠

ونفط الكويت الذى عثر على أول بئر له في عام ١٩٣٨ ، هو من حيث التركيب ، أفضل نفط في العالم ٠ ذلك انه ليس من بئر في الكويت يتجاوز عمقه ألفا وخمسمائة متر ، علاوة على انها تمتاز بقلة التكاليف وبقربها من البحر حيث لا يحتاج النفط ، لغرض ايصاله للبحر ، الى تكاليف الضخ ٠

كما ان أول شحنة تم انتاجها وارسالها الى اوربا ، كانت في حزيران عام ١٩٤٦ ٠ وانتاج هذا العام الذي لم يبلغ اكثر من ٨٠٠

ألف طن ، سرعان ما قفز في عام ١٩٥٠ الى (١٧ر٣٠٠) سبعة عشر مليون طن وثلاثمائة الف طن . وظل انتاج النفط الكويتي في تزايد مستمر حتى بلغ في عام ١٩٦٢ (١٨٠) مليون طن ، وهو الانتاج الذي يوازي انتاج الشرق الاوسط لعام ١٩٥٦ باسره .

* * *

أما فيما يتعلق بامتيازات التنقيب عن النفط في امارات ساحل عمان ، فكلها تعود الى ايام متقاربة من سنة ١٩٢٢ . ففي ١٧و٢٢ من شهر شباط لهذا العام تعهد كل من شيخ الشـــارقة ، ورأس الخيمة ، بأنه في حالة العثور على (منجم للبترول في ارضي ، فأنـي لن اعطي استغلاله للاجانب عدا الشخص الذي تعينه الحكومـــة البريطانية ..)

كما اعطى كل من شيخ ابو ظبي وعجمـــان وام القـــوين ، تعهدات مماثلة ، وذلك في الثالث والرابع والثامن من ايار ١٩٢٢ .

* * *

اما شبه جزيرة قطر ، فأن بداية الحصول على الامتيـــازات النفطية فيها ، تعود الى سنة ١٩٣٥ . وأمد هذا الاتفاق ، كأمتيـاز الكويت ، هو ٧٥ سنة ، اي انه ينتهي في عام ٢٠١٠ .

وقد اعطت التنقيبات التي بدأت في عام ١٩٣٧ نتائجها الايجابية بعد سنتين من هذا التأريخ ، حيث عثر على النفط في الشاطىء العربي المقابل للبحرين .

ومع أن الحرب العالمية الثانية ، قد عطلت هذا الانتاج ، الا أنه حقق قفزات واسعة بعد ان بوشر العمل به . اذ ارتفع من ٩٦ الف طن في سنة ١٩٤٧ الى ستة ملايين وثمانية وأربعين الف طن في عام ١٩٥٧ . وحسب احصائيات الخبراء ، فأن استخراج نفط قطـر ، يعد من اربح العمليات التجارية ، حيث تصل ارباح الشركـــات منه الى ١٣٠ بالمائة ، في حين تبلغ تلك الارباح في البحرين ٨٠ بالمائة . وتتضح الاهمية البالغة لهذه الارباح بالنسبة للشركات ، فيما اذا قارنا بينها وبين نسب الارباح التي تحصل عليها الشركات العالمية . فباستثناء شركات نفط الشرق الاوسط ، فان احصائيات الخبراء تدلنا على ان جميع الشركات العالمية الاخرى لا تربح اكثر (١٥٪) .

اهمية الخليج العربي في الستراتيجيات الاستعمارية الحديثة

لعل من المفيد جدا قبل ان نعرض ـ بصورة عامة ـ لاهمية الخليج العربي فى حساب الستراتيجيات الاستعمارية فى القرن العشرين ، أن نتعرض الى حيوية مضيق هرمز والجزر الواقعة في مدخله ، ومبلغ اهميتهما في الصراع الاستعماري عبر القرون • فأن هذه المنطقة الحساسة من الخليج والتي يبلغ عرضها ٢٦ ميلا بين الساحلين الشرقى والغربى ، أنما تمثل عنق الزجاجة بالنسبة للخليج العربي • وجزر مضيق هرمز ، بحكم وقوعها في هذه المكانة ، تقف مشرفة على حركة المرور في الخليج ، ومتحكمة فيها ايضا •

وقدرأينا في مامضى ، أهمية مسقط فى الستراتيجية البريطانية خاصة ، ولكن الناظر الى موقعي مسقط وجزر هرمز ، يدرك بلا أدنى شك ، الاهمية الكبرى لهذه الجزر ومضيقها • فهما يشكلان موقعا بارزا جدا وفريدا في الخليج •

فحين عزم الاسكندر المقدوني على احتلال الهند فى عام ٣٢٥ قبل الميلاد ، أي قبل حوالى ثلاثة وعشرين قرنا من الان ، أوعز الى قائد اسطوله (نيارکورس) باحتلال جزر مضيق هرمز والسيطرة عليها أولا ، بهدف التمكن من السيطرة على مضيقها وحركة المرور فيه • ومن ثم أمره بالشروع فى احتلال الهند •

وقد لعبت هذه الجزر ، الدور نفسه ، في نطاق الخليج العربي • فقد كانت كل قوة تفرض سلطانها هناك ، تستطيع أن تتحكم بصورة مطلقة فى المجالات السياسية والعسكرية والتجارية • كما ان اية قوة اخرى مجاورة لا تستطيع الافلات من ارادة القوة المسيطرة على هذه الجزر ، والشروط التي تضعها بخصوص التجارة والضرائب المفروضة على السفن المارة عبر المضيق المذكور •

فاذا كانت تلك هي أهمية هذه الجزر ومضيقها ، في الازمان الماضية فأن أهميتها الحاضرة تكون بدون أدنى شك ، اضعاف

ما كانت عليه في السابق • وخصوصا بعد ان أصبحت منقولات السفن المارة فى هذه المنطقة ، تشكل العناصر الرئيسة والحيوية جدا في الصناعة وآلات الحرب الاوربية والامريكية •

وبصورة أخص ، فأن تلك المنقولات تعني عنصر الحياة فى أوربا الغربية •

وفي هذا الصدد يؤكد خبراء الاقتصاد والسياسة فى مركز الدراسات الستراتيجية والدولية فى جامعة جورج تاون الامريكية ، ان ٨٦٪ من صادرات نفط الشرق الاوسط ، تمر فى مضيق هرمز وما يقارب نصف الطاقة التي عليها صناعة العالم واقتصاده وحياته اليومية ، كذلك • وانه ليس من شك في ان النفط يمثل الجزء الاعظم والاكبر من مجموع السلع التى تعبر البحار • بحيث اصبحت حرية حركتها أو التحكم فيها ، مسألة حياة أو موت للعديد من بلدان العالم واقتصاده وحياته اليومية •

من هنا تتجلى الاهمية الكبرى التي تتمتع بها جزر مضيق هرمز • وهذه الاهمية تزداد أكثر ، اذا ما وضعنا في حسابنا مسألة اغلاق هذا المضيق الى جانب اغلاق الممر الحيوي الهام في قناة السويس • عندئذ كيف يكون التصور لانهيار اقتصاد العالم الغربى ، وكيف ستكون أبعاد الانقلاب الخطير فى الستراتيجيات الاستعمارية ؟ •

لاجل الاجابة عن هذا التساؤل ، لابد لنا من ايراد ما قرره مركز الدراسات المذكور ، من أن الشرق الاوسط سيصدر وحده ، في أواخر السبعينات ، نحو عشرين مليون برميل يوميا من النفط • هذا اضافة الى كميات هائلة متزايدة من الكيمياويات البترولية ، وهي صادرات قد يرتفع نصيب مضيق هرمز منها الى ٩٢٪ ، فيبلغ مقدار ما يمر فيه من النفط ١٨ر٥ مليون برميل في اليوم الواحد •

وهذه الارقام الهائلة ، انما تستند فى حسابات المركز المذكور ، الى أن المنطقة تحتوي على احتياطي يفوق احتياطي أية منطقة اخرى فى العالم •

بعد هذا ، نعود الى السؤال : ماذا يحدث لو أغلق المضيق ؟ ومنع مرور الناقلات الضخمة الى اوربا ؟ •

يكفي أن نستمد مدى تأثير ذلك ، من حقيقة الارقام المدرجة

أدناه ، عن مقادير براميل النفط التى تمر سنويا الى دول اوربا وقواتها وكذلك صناعاتها المنتشرة هنا وهناك .

المنطقة	الكمية بملايين البراميل
اوربا الغربية	٣٨٧٢
افريقيا	٣٥٤
آسيا (غرب بورما)	٣٦٢
الشرق الاقصى	٤٢٠٩
الولايات المتحدة	١٧٨

عندئذ ندرك أن ستراتيجية الامبريالية العالمية ، ستنهار حتما ، وأوربا الغربية منها على وجه الخصوص . لاسيما اذا وضعنا في حسابنا ان معظم تلك الكميات ، انما تجهز لتغطية نفقات الحركات العسكرية المجابهة لثورات التحرر العالمية ، كما يحدث في فيتنام ولاوس وكمبوديا مثلا .

ولتدارك تلك الاخطار وتلافي ما يحدثه اغلاق مضيق هرمز من نواتج عكسية تدميرية بالنسبة للاستعمار العالمي ، أوصى مركز الدراسات المذكور في تقريره البالغة صفحاته ١٠٧ صفحات بأنشاء مستودعات كبيرة لخزن الوقود فى الدول المستهلكة ، مع تطوير مصادر جديدة . كما أوصى بالاحتفاظ بنفوذ كاف لضمان المواصلات الجوية عبر المنطقة ، وخاصة حقوق بريطانيا الجوية . وأوصى كذلك بضرورة تقديم كل مساعدة ممكنة من قبل بريطانيا لتزويد القوات المحلية بالمعدات والتدريب اللازم ، لغرض مجابهة وابعاد ما أسماه خطر المساعدات العسكرية الروسية .

أهمية الخليج العربي :

بعد أن بينا في مستهل هذه الدراسة ، أهمية الخليج التاريخية نأتي الان لنحاول تبيان أهميته الحاضرة . ففي هذا القرن ، ومع تطور وتزايد أهمية الطرق الجوية والبحرية والبرية التى تربط قارات آسيا وأفريقيا وأوربا ببعضها الاخر ، نظرا لتعاظم الحاجة الاستعمارية الى الخامات والمعادن المتوفرة فى اسيا وأفريقيا ، والتى تشكل عماد الحركة الصناعية والالات الحربية لدول الامبريالية العالميه،فقد تضاعفت أهمية الخليج العربي في حساب ستراتيجيات تلك الدول ، عما كانت عليه في السابق .

فبالنسبة لبريطانيا خاصة ، لعل أوضح مايدلنا على مبلغ تلك الاهمية ، هو ماسجله السياسى البريطاني ريموند اوشي فى كتابه (ملوك الرمال في عمان) الذي يتحدث فيه عن أسباب تشبث بريطانيا بالخليج ، بلدانا وسواحل. اذ يقول :

انه « شريان الحياة الرئيسى بالنسبة لنا . وان اكتشاف النفط ، وتقدم الطيران ، قد أكدا هذه الحقيقة . وسيظل الخليج يسيطر على ستراتيجيتنا الدولية سنين طويلة . فهو ـ أي الخليج ـ يتوسط جميع خطوطنا البحرية والجوية الرئيسية الى الشرق ، ويحوي الموانيء والمراكز البحرية ومحطات الوقود لاساطيلنا وبواخرنا وطائراتنا .

« والدولة التي تستولي على هذا الخليج وعلى ساحل عمان ، تستطيع أن تحكم جزيرة العرب ، والعراق ، وايران ، وأفريقيا. وتستطيع أن تغلق قناة السويس(*) ، وان تقطع خطوط المواصلات الجوية والبحرية الى الهند وأفريقيا .

« واذا ما قامت في الخليج دولة معادية ، فأنها تستطيع أن تدق المسمار الاخير فى نعش النفوذ البريطاني بجنوبى البحر الابيض المتوسط كله . »

ان اقرار هذا السياسى البريطاني بتلك المكانة البالغة الاهمية التي يحتلها الخليج العربي ، يؤكده من ناحية اخرى ، المؤرخ الفرنسى جان جاك بيربي ، فى تحليله موقف بريطانيا ازاء الخليج وتشبثها فيه ، وذلك فى كتابه (جزيرة العرب) اذ يقول : وللاحتفاظ بنفط الخليج والارباح الطائلة التى يدرها عليها ، والتي بها تنقذ نفسها من السقوط والانهيار ، تجد بريطانيا نفسها ملزمة اكثر فأكثر بوجوب تقديم المساندة المسلحة لكل من اصدقائها حكام الخليج العربى ، مهما كانت نوعية الاسباب الداعية الى ذلك .

وعلى هذا ، فأنها تعتبر ان كل محاولة للقضاء على وجودها ونفوذها هناك ، انما يهدد اكثر مصالحها حيوية . لذا فهي تضع قواتها على استعداد دائم للمخاطرة بكل شيء ، وشن أية حرب مهما

(*) لا بد من التوضيح هنا ان هذا الغلق محدود التأثير على قناة السويس ، وليس غلقا كليا لها ، لانه ليس للخليج سلطة منع مرور السفن القادمة من افريقيا الى القناة المذكورة .

كانت النتائج ، وذلك لان قطع النفط عنها ، معناه القضاء على وجودها نفسه ، بتعطيل آلتي الحرب والصناعة معا ، واللتين تشكلان العنصر المباشر والرئيس فى ذلك البقاء .

وان اقرار ذلك السياسى البريطانى ، ليدلنا كذلك ليس فقط على أن بريطانيا لا تزال تعتبره واحدا من أهم مجالات نفوذها وسيطرتها واستغلالها ، بل ويشير بكل وضوح الى زيادة تشبث الستراتيجيات الاستعمارية كلها بهذه المنطقة الحيوية من العالم ، وبخاصة منها الستراتيجية الامريكية ـ البريطانية المشتركة في الخليج ، والتي أخشى ما تخشاه هو زوال نفوذها منه .

ولعل في مقدمة اسباب ذلك ، هو أن بلدان الخليج تعتبر المصدر الرئيس الذى يمون اوربا الغربية بالنفط . فهو يزود العالم الرأسمالى بأكثر من ثلث حاجته . وقد بلغت الكميات المنتجة من نفط بلدان الخليج خلال العام الماضى (٥٦٠)(*) مليون طن من النفط ، أي ما يزيد بحوالى ٤٠ مليون طن عما استخرج على شاطيء المكسيك ، وبحوالى مرتين عنه فى منطقة حوض الكاريبي ، وثلاث مرات عما استخرج فى شمال أفريقيا .

ولهذا فأن منطقة الخليج العربي هذه ، تسمى فى الغرب «منطقة الجوف المزدوج » لان مياهها واغوار سواحلها ، تنبيء « ببحر من النفط » عملاق بأتساعه ـ حسبما يقول المستر كيلي ، الاختصاصى البريطانى فى شؤون الشرق العربى ، فى مقال أوردته مجلة الازمنة الحديثة ، التى تورد ايضا « أن بريطانيا قد حصلت وحدها على ما يقرب من مائتي مليون طن من النفط الخام ، وان بريطانيا تستهلك ـ بصورة حصرية ـ الكمية المستوردة » .

كما ان الخليج العربي ، يعتبر منطقة الاسترليني الهامة التى تغل منها بريطانيا وحدها اكثر من ألف مليون جنيه . ذلك أن نصف مردود النفط الذى يفترض فيه أن يكون من نصيب بلدان الخليج وميزانياتها ، يبقى جزء منه يتراوح بين الربع والثلث ، فى بريطانيا حيث يودع فى مصارف لندن ، ولا تعرف المبالغ الحقيقية المودعة ، ولكن تقديرات الخبراء تشير الى انها بآلاف الملايين من الجنيهات ، وان لهذه الاموال المجمدة ، فضلا كبيرا على

(*) وفي احصائية لعام ١٩٦٨ بلغت هذه الكميات (٥٥٠) مليون طن .

ثبات الاسترليني في الاسواق العالمية ، والمحافظة عليه من التدهور المريع .

والى جانب ذلك ، فأن هناك (المرافق الضرورية لصناعة النفط ، من شركات نقل وتسويق وحفريات وأجهزة اخرى ، والتي حققت أرباحا خيالية لمالكيها الذين يشكلون مع شركات التنقيب ، جسما واحدا في معظم الاحيان . وعن هذا الطريق ، تجرى في المنطقة أبشع عمليات الاستنزاف والنهب للثروة النفطية) .

ونستطيع من خلال هذا الواقع ، أن نستخلص ان قطاعا ضخما (من عمال الصناعات البتروكيميائية والنقليات فى اوربا ، يستفيد مباشرة من هذه الثروة) . كما اننا نستطيع القول بناءا على هذا والحقائق الاخرى التى قررها الخبراء المختصون ، بأن كثيرا من فئات المجتمع الغربى التى تعتمد فى حياتها ومصدر رزقها على ثروة المنطقة ، على استعداد لان تستجيب الى أي نداء تصدره الحكومة للتوجه الى القتال دفاعا عن مصالحها . هذا عدا عن الاموال البريطانية الموظفة فى المنطقة والتى بلغت ٩٠٠ مليون باون استرليني(*) .

واذا كانت تلك المعطيات التي يزودنا بها الواقع ، هي بعض معالم الستراتيجية البريطانية من منظار بريطانيا نفسها ، فأن لهذه الستراتيجية بعدا آخر ، يكشفه المستر كيلي ايضا ، حيث يقول : ان المحافظة على استمرارية تدفق المدخولات من هذه المنطقة ذات أهمية كبرى ، ليس بالنسبة لبريطانيا وحسب ، ولكن بالنسبة لجميع الاقطار الغربية . ولهذا السبب ، فأن وجود بريطانيا في منطقة الخليج العربي ، ضمانة للغرب » ولمصالح الولايات المتحدة كذلك فعلى سبيل المثال : « ان توقف تدفق النفط العربى في الموانىء العربية على الخليج ، سيوقف امدادات نفطية تبلغ (٢٠٠) مائتي الف برميل في اليوم الواحد للقوات الامريكية المحاربة في جنوب شرقي آسيا» .

وتضيف مجلة الازمنة الحديثة ، لهذه المسألة ايضاحا بالقول : انه وفقا لاوثق الاحصائيات ، فأن الاحتكارات النفطية الامريكية

(*) ورد ذلك في تصريح دوجلاس هيوم أحد رؤساء الوزارات السابقين في بريطانيا .

قد حصلت فى عام ١٩٦٨ على أكثر من ثلاثمائة مليون طن من النفط الخام من مجموع ٥٥٠ مليون طن » .

هذا في الوقت الذى تؤكد فيه المعطيات غير المكتملة تماما عن احتياطى نفط الخليج بأنه يحتوى على ٣٢ مليـــار طن من الذهب الاسود . كما يؤكد الجيولوجيون بأن من الاسهل على المنقبـــين اكتشاف مكمن جديد للنفط من أن يكتشفوا نبعا جديدا للميـــاه العـــذبة » .

بعض المقارنات بين نفط بلدان(*) الخليج ، ببعض دول اخرى

الكويت ونيويورك :

فبالنسبة للكويت التي لا تزيد مساحة أرضها عن واحد من ستة من مساحة ولاية نيويورك ، تبلغ كميات النفط المكتشفة فيها أكثر بمرتين على الاقل ، من مجموع احتياطيات الولايات المتحدة حتى أنه تم اكتشاف النفط تحت اساسات الابنية فى الكويت : العاصمة .

أبو ظبي وأوربا الغربية :

أما امارة أبو ظبي التي يساوي عدد سكانها واحدا من أصل ٥٥٠ من سكان لندن ، فتحتوي أراضيها على سبعة أضعاف النفط الموجود فى جميع مكامن أوربا الغربية مجتمعة .

قطر واستراليا :

بينما تعد امارة قطر ، أغنى بست مرات من حيث الثروة النفطية ، من استراليا ، مع ان مساحة الاولى أقل من الثانية بخمس وثلاثين مرة .

الى آخر ما هنالك من مقارنات مشابهة ، حتى ان حسابات الاقتصاديين تقول انه اذا لم يزد استخراج النفط فى العالم الرأسمالى عن مليار أو مليار ونصف طن سنويا فى ظروف مشابهة، فأن احتياطيات الولايات المتحدة الامريكية مثلا ، ستنفد فى غضون ١٢ سنة . في حين ان احتياطيات الكويت يمكن ان تكفى حوالي

(*) أوردت هذه المقارنات ، مجلة الازمنة الحديثة عن المستر كيلي .

١٠٠ سنة ، واحتياطيات الجزيرة العربية ٨٠ سنة ، وايران ٦٠ سنة ، والعراق ٥٠ سنة ٠٠ الخ ٠

وهذا يعني ، ان منطقه الخليج على حد قول مجلة انتروبريس الفرنسية « يمكن أن تقوم خلال سنوات كثيرة ، بدور المزود رقم واحد بالنسبة للبلدان الغربية » ٠

ان المجموعة الامريكية وحدها التى تسحب حوالى ٣٠٠ مليون طن في السنة ، تحقق بفضل ذلك ٩٠٠ مليون دولار من الارباح الصافية ٠

والجدير بالملاحظة ان الولايات المتحدة بالذات لا تحتاج الى النفط المستورد حيث ترسل معظم نفط الخليج الى اتون الحرب فى شرق اسيا ٠

وعلى هذا ، فأنه اذا ما انتصرت الثورة العربية فى الخليج واستطاعب ان تبسط ارادتها عليه ، عندئذ تستطيع قوى الثورة العربية ان تضع الاستعمار الامريكي بنوع خاص ، وحربة الدائرة في جنوب شرق آسيا كلها عند نهايتها الرهيبة والمحتومة ٠ كما تستطيع ان تجهز على جثة الاستعمار البريطاني ، المريضة ، في اسيا بأسرها ٠

المستقبل السياسي
لبلدان الخليج العربي

ان الملامح العامة التي كانت قد رافقت في مامضى عملية غـزو فلسطين واحتلالها من قبل الاسرائيليين ، هي نفسها التي تلوح في افق السياسة الاستعمارية المرسومة الان اتجاه الخليج العـربي ، وان اختلفت في بعض تفاصيلها عن عملية الغزو الصهيوني لفلسطين. ولكن هذا الاختلاف لا يعدو أن يكون جزئيا لا يمس بشيء الخطـوط العريضة لتلك السياسة الغاشمة التي وهب فيها المستعمرون بـلدا عربيا لا يملكون فيه شبرا الى من لا حق لهم فيه على الاطلاق .

فمن تلك الملامح العامة والخطوط العريضة التي رافقت عملية استعمار فلسطين ، والتي ترتسم في أجواء الخليج العربي وتمـارس على أرضه :

١ ـ وجـود التسلط الاستعماري البريطاني الذي تجـري تحت (رعايته وحمايته) الهجرة المنظمة والواسـعة التي تعـدها حكومة طهران .

٢ ـ اعلان الحكومة البريطانية عن نيتها لسحب قواتها العسـكرية من بلدان الخليج العربي ، وبالذات أبان وجود حزب العمـال البريطاني في الحكم .

٣ ـ مطالبة الحكومة الايرانية الصريحة (باستعادة حقهـا في ملكية) بعض بقاع الخليج العربي ، والتشكيك بعروبة بلدانه، ودفع الامم المتحدة الى اجرء الاستفتاء على ذلك ، كما حدث في البحرين بالذات حيث أعلنت الحكومة الايرانية عن عائديـة البحرين لها ، كما أجبرت الامم المتحدة على اجراء ذلك الاستفتاء! . وما تزال سلطات الشاه تدعي ملكيتها لكثير من الجزر العربية الرابضة في مياه الخليج ، كجزيرة أبي موسى السـتراتيجية ، وجزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى ، اللتين لا تقلان أهمية من حيث موقعهما عن جزيرة أبي موسى .

٤ ـ تلجأ السلطات الايرانية بحسب ما تهيؤه لها الظروف المتاحة ، الى تثبيت ادعاءاتها الباطلة حول تلك الملكية ، عن طريق القيام بمفاوضات مع الشيوخ والامراء المعنيين ، وغالبا ما تعد هذه السلطات لمفاوضاتها تلك ، أجواء التهديد والوعيد حينا ، والمساومة والاغراء حينا آخر • باستخدامها سياسة الكرم والصداقة واستعمال العصا الغليظة ببراعة • هذا في الوقت الذي ما زالت تجرى فيه عملية تهجير الايرانيين الى بلدان الخليج العربي •

٥ ـ ادراك الدوائر السياسية الانجلو ـ أمريكية وستراتيجيتهما المشتركة في الوطن العربي خاصة ، والشرق الاوسط عامة ، لحقيقة أن انسحاب القوات البريطانية من الخليج العربي ، انما يضع الحكام المحليين ، أمام عواصف الانتفاضات الجماهيرية العارمة والثورات الشعبية التي قد تعم وبشكل واسع بلدان الخليج العربي ، فتستعيد بذلك حقها في الحكم والسيادة الحرة • كما تعيد الى جماهيرها ، حقوقها المشروعة في استثمار ثرواتها الطبيعية بما يعود عليها بالعيش في ظل حكم تقدمي يعمل على فصم قيود التكبيل الاستعماري التي فرضتها بريطانيا على هذه البلدان ، والاتجاه بها الى البناء والاعمار والتصنيع من جهة ، والوقوف في وجه السياسة العدوانية الاثمة التي تمارسها الدول الامبريالية ضد الشعوب المستغلة المستعبدة في آسيا وأفريقيا ـ من جهة اخرى •

ذلك ان ساسة الامبريالية العالمية ـ ومعهم حكومة العدوان الايراني ـ يدركون تماما مدى تأثير اشتعال الثورة في ظفار ، وفي عمان المتاخمة لامارات الساحل العماني السبع ، بوجه خاص ، على بقية بلدان الخليج العربي ؛ في الوقت الذي ما زالت فيه القوات البريطانية جاثمة هناك • كما يدركون حقا كافة الابعاد الحقيقية للعواقب المترتبة على سحب قطعات الاستعمار البريطاني من هذه البلدان • ذلك بأن الوضع المتفجر الان يصبح أكثر قابلية على التفجر وامتداد لهيب الثورة الى اكثر بقاع الخليج العربي تهيؤا للثورة •

ومثلما يدرك المستعمرون الانجلو ـ أمريكان للمخاطر الجسيمة التي تنجم عن حلول مثل هذا المناخ الثوري في أجواء الخليج العربي ، فانهم يدركون كذلك ، الاخطار الوخيمة التي يولدها هذا المناخ

ذاته ، على الاقطار المتاخمة لبلدان الخليج . اذ أن وقوع هذه البلدان على الجانب الغربي من ايران ، وعند مشرق الجزيرة العربية الملتصق بها التصاقا تاما على امتداد أرضها الشاسعة ، يعني انتقال الجو الساخن الذي تولده الثورة في الخليج ، الى هذين البلدين الخاضعين لمحور السياسة الامريكية . كما يعني ذلك أيضا ، جعل احتمال نشوب الثورة فيهما ، حقيقة مسلما بهما ، قابلة للانفجار بصورة مفاجئة بين يوم وآخر .

لذلك ، فأن احتمالات التحول الثوري كأمر واقع عقب سحب القطعات العسكرية البريطانية من الخليج ، قد حدت المسؤولين البريطانيين الى التصريح بنواياهم عما أسموه (بملء الفراغ) فقد صرحت المصادر الدبلوماسية في لندن بتاريخ ١٦-٥-١٩٦٧ - أي قبل عدوان الخامس من حزيران بأيام قليلة - بأن (ولسن .. رئيس وزراء بريطانيا ، سيبلغ الرئيس الامريكي جونسون عند اجتماعه به في (٢) حزيران ١٩٦٧ أن بريطانيا ستسحب قواتها من منطقة شرقي السويس « أى الخليج العربي » وستتم هذه الخطوة تجنبا لحدوث « فراغ عسكري » في المنطقة ، ومراعاة لانشغال الولايات المتحدة الامريكية في فيتنام) .

على أن المسؤولين في الولايات المتحدة لم يؤثروا الاعلان بأنفسهم بعد تلك المحادثات مباشرة ، عن نواياهم تجاه أقطار الخليج العربي ، وانما اكتفوا بالايعاز الى حكومة طهران الضالعة في ركابهم لتثير الضجيج من جانبها حول التخوف من حدوث ذلك الفراغ العسكري المزعوم ، الذي يعني بتعبير واضح ومعنى أكثر افصاحا ، نشوء حالة ثورية وثابة وتواقة الى احلال الارادة الشعبية محل القوة الغازية التي يشكل رحيلها افراغ المنطقة من ثقل القيود الاستعمارية التي تشدها الى فلك الدائرة الاستعمارية .

غير ان اشتداد عمليات الثوار في ظفار وعمان ، وتوسع نطاق رقعتها بشكل وضع المسؤولين الامريكان في دائرة المخاوف من احتمال امتداد هذه الثورة ، قد أخرج هؤلاء المسؤولين عن كتمان تحركاتهم ازاء الخليج ، وذلك حين صرح وكيل وزير الخارجية الامريكية ، يوجين روستو ، في العشرين من شهر كانون الثاني عام ١٩٦٨ قائلا ب « أنه يجري في الوقت الحاضر ، اتخاذ الاجراءات اللازمة لملء (الفراغ) ! الذي يتركه انسحاب القوات البريطانية من شرقي

السويس .. وان الاجراءات التي تتخذ من أجل عقد اتفاق للأمن ، تتم بالتعاون بين الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول الاخرى في هذه المناطق » .

وتعبير روستو « بعض الدول الاخرى في هذه المناطق » يبدو مزيجا بين الوضوح والغموض .. الا أن صحيفة الاوبزرفر البريطانية قد أفصحت عنه في مقال لها نشرته بتاريخ ١١-٨-١٩٧٠ موضحة فيه الخطوط العريضة لتلك « الاجراءات اللازمة » ! وذلك في ثلاث نقاط ، هي كما جاءت في مجلة الهدف البيروتية :

١ - حمل المشيخات الصغيرة بساحل الخليج العربي على التغلب على خلافاتها والانضمام في اتحاد فدرالي .

٢ - حمل امارات ساحل الخليج العربي على الوفاق مع السعودية .

٣ - تشجيع بعض دول المنطقة وايران على تنسيق دفاعهما في منطقة الخليج العربي حتى تستطيعا الحلول محل بريطانيا .

ان هذه النقاط الثلاث ، لا تختلف بشيء عما أدلى به يوجين روستو حين قال بضرورة التأكيد على « قيام تكتلات أقليمية في المنطقة » و« أن هناك دولا تهتم بتولي مسؤولية اقرار الامن الاقليمي لمنطقة الخليج ، ومن بينها ايران وتركيا وباكستان والسعودية والكويت » لاسيما وان « جميع هذه الدول ما عدا ايران ، قد نفت اشتراكها بأي حلف أقليمي » . ورغم ذلك ، فأن هذا النفي « لايعني مطلقا - حسب ما يدل عليه تصريح روستو - ان الاستعمار الانجلو - أمريكي ، قد عدل عن الاستمرار في تنفيذ خططه لملء ما يسمى بالفراغ . وبغض النظر عن التسميات ، فأن خططا استعمارية قد درست وبوشر بتنفيذها فعلا ، بهدف الحفاظ على الوجود الاستعماري في المنطقة تحت أي شكل غير شكل الاحتلال العسكري المباشر » الذي بدأ يثير المتاعب الكثيرة والمرهقة للدول الاستعمارية ، مثلما أصبح وجود هذا النوع من الاحتلال ، حافزا قويا على تفجير الانتفاضات وأشعال فتيل الثورة .

أن دارس تلك النقاط الثلاث ، ومجمل المخطط البريطاني لما سيكون عليه الخليج العربي ، الذي أبلغه السير دوغلاس هيوم الى مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٦ تموز ١٩٧٠ حول هذه القضايا نفسها ، ليدرك دون أي تردد أن هناك تخطيطا بين بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، بشأن اتباع سياسة موحدة تجاه

مستقبل الخليج العربي ، وأنه عهد أمر تنفيذه الى الدول السائرة في ركابهما بالمنطقة . فقد ذكر هيوم : ان « من المهمات الملحة » ! اقامة جو مناسب لتسوية النزاعات المحلية في المنطقة ، والتشاور مع زعماء الخليج حول أفضل السبل التي يمكن لبريطانيا المساهمة فيهـا ، في الطابع الذي سيتخذه الاستقرار في المنطقة » .

ومما يوضح أمر ذلك المخطط المشترك ، هو ان وزارة الخارجية البريطانية كانت قد أعلنت في ٩ تموز ١٩٧٠ أن السيـر اليـك دوغلاس هيوم سيتوجه الى بروكسل لمقابلة شاه ايران والبحث معه في مسائل تتعلق بالخليج ، وأنها تجري الان بالوسائل الدبلوماسية، مشاورات مماثلة مع الدول العربية الاخرى في الخليج » . وذلـك تنفيذا لما سبق أن رسمته بريطانيا من مستقبل الخليج ، وما أعلنت عنه بلسان جورج طومسون وزير خارجيتها ، في ١٩-١-١٩٦٧ من « ان سياسة الحكومة البريطانية هي تشجيع التعاون ليس فقـط بين هذه الامارات العربية ، وبعضها الاخر ، وانما بينها وبين جاراتها الاكبر منها » أيضا ، أملا منه « في أن يؤدي ذلك التعاون في النهاية الى ايجاد نظام بديل للأمن » ! في هذه المنطقة الحساسة من الوطن العـربي .

وكما أوضحت الولايات المتحدة الامريكية أن هوية هذا البديل بدعوتها الى اقامة تكتلات أقليمية تضم « الدول التي تهتم بتولـي مسؤولية اقرار الامن الاقليمي لمنطقة الخليج » ، **كذلك أكد المسؤولون البريطانيون والمصادر الاعلامية في بريطانيا أن وزير الدولة البريطاني المستر روبرتس قد قدم « اقتراحا دعا الى اشتراك ايران والسعودية والكويت وامارات الخليج في دفاع مشترك »(*) وذلك خلال الزيارة التي قام بها في كانون الثاني ١٩٦٨ تأكيدا لمباحثاته التي أجراهـا في زيارة سابقة لايران كانت في تشرين الثاني من عام ١٩٦٧ .**

ولكن المعلومات المنقولة عن المصادر الامريكية الموثوقة « ذكرت بأن الولايات المتحدة تعهدت بأن تحافظ على الاوضاع الراهنـة في الخليج ، وألا تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج .. وان الولايـات المتحدة أبلغت ايران والدول العربية المهتمة بشؤون الخليج ، بأن

(*) وقد مر على القارىء قبل قليل ان جميع هذه الدول ما عدا ايران ، قد تمت اشتراكها في هذا المشروع .

أي نزاع سيقوم بين الطرفين ، سيمكن النفوذ الشيوعي من التغلغل الى المنطقة ، وتحويلها الى منطقة اضطرابات » ! ٠

وقد جاء الاعلان عن ان الولايات المتحدة لن تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج ، مثيرا لحفيظة الرجعية الايرانية الطامعة في هذه البقعه الستراتيجية من الوطن العربي ٠ ولذلك ، فقد أجرى الشاه محادثاته بهذا الشأن في أوائل عام ١٩٧٠ مع الرئيس الامريكي نيكسون ٠ والذي يبدو من خلال التبدل الملموس الذي طرأ على مطالبة ايران بالبحرين ، عقب تلك المباحثات ، هو أنها « قد أدت الى تقويض هذه الخلافات على أساس تقسيم مناطق النفوذ في الخليج العربي والتحالف ضد العدو المشترك المتمثل بحركات التحرر العربي » ٠ كما يدل على التوصل الى مثل هذا الاتفاق كذلك، هو السكوت المطبق الذي نلحظه على السياسة الامريكية ازاء مطالبة ايران بجزر أبي موسى وطنب الكبرى والصغرى ، وتهديد الاخيرة باستخدام القوة للاستيلاء على هذه الجزر ؛ هذا بعد ان كانت الولايات تتكلم بلغة جازمة وقاطعة بألا تؤيد ايران في مطالبتها بالخليج ٠

ومما يؤكد صحة ذلك ايضا ، هو ما أوردته صحيفة (آيندگان) المقربة من الحكم الايراني بتاريخ ٩-١١-١٩٧٠ ، اذ قالت : ان ايجاد قاعدة بحرية وجوية وبرية في جزيرة أبي موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى ، سيمكن ايران من مراقبة مدخل المحيط الهندي الى الخليج ٠ وان العدو - أي الثورة العربية - لو أفلح يوما في السيطرة على هذه الجزر ، فأنه سيتمكن من شل حركة تصدير النفط الايراني الذي يعتبر ذا أهمية حياتية بالنسبة لايران » ٠

لذلك ، فقد أعلنت سلطات الشاه عن اعتزامها على « استخدام القوة لتثبيت حقوقها ! في بعض الجزر الواقعة في المدخل الشرقي للخليج » العربي ٠ كما أقرنت اعلانها هذا الذي اعتبرته بمثابة انذار لحكام وامراء الخليج ، بأنه سيكون في أعقاب قيام الحكومة البريطانية بسحب قطعاتها العسكرية من أقطار الخليج ؛ وانها سوف لن تعترف باتحاد هذه الامارات ، ما لم يعترف امراء وحكام دول الاتحاد بملكية ايران لهذه الجزر ٠

وأمام حالة التفكك التي تعانيها الامة العربية ، وانشغال الدول المتحررة منها في مواجهة العدو الاسرائيلي وسائر المؤامرات

الرجعية ، ومتابعة التواطوء الاستعماري – الايراني ، فقد تمادت السلطات الايرانية في الاعداد لتنفيذ مخططاتها العدوانية وبشكل سافر حين راحت تقوم بمناورات عسكرية واسعة في مياه الخليج بالاشتراك مع القوات البريطانية . فقد أعلنت صحيفة آيندگان الصادرة بتاريخ ١٦–١١–١٩٧٠ عن ان المناورات التي شرعت بها القوات الايرانية منذ العاشر من الشهر الجاري ، في مياه الخليج ، ما زالت جارية ، وان بوارج القوات البحرية الايرانية والبريطانية ، ساهمت في هذه المناورات واستعملت خلالها الغاما مغناطيسية وصوتية وميكانيكية » .

وأشارت الصحيفة كذلك الى « أن المدمرات التي تقوم منذ أيام بأعمال تكتيكية تحت سطح البحر ، قامت برد الحملات المتتالية التي شنتها طائرات القنص الايرانية .. وان وحدة الهجوم بالصواريخ التابعة للبارجة (آرتميس) تشن الهجوم على مدمرة بريطانية ، وعلى طائرة بدون طيار . كما أن هجمات أخرى قد شنت خلال ذلك، على مدمرات وغواصات بريطانية أيضا » .

ولا يبقى أمامنا الآن سوى احتمالين ، هما اللذان سيتقرر في ضوئهما ما يمكن أن تتخذه السياسة الاستعمارية من منعطفات . وهذان الاحتمالان هما :

١ – فشل أو نجاح الجهود المبذولة « لايجاد نظام بديل للأمن » بعد سحب القوات البريطانية ، عن طريق « اقامة تكتلات اقليمية » تأخذ على عاتقها مهمة التصدي لحركة الثورة العربية وابقاء المنطقة سائرة في فلك مصالح الامبريالية العالمية .

٢ – الدور الذي تستعد لان تلعبه ايران في الخليج وفقا لما تمليه السياسة الأمريكية في المنطقة ، وبتحريض الصهيونية العالميه، في ضوء ما ستسفر عنه معارك الثورة العربية مع الاستعمار الصهيوني الاستيطاني في فلسطين وانعكاساتها على حركة التحرر العربي ونموها في بلدان الخليج بوجه خاص .

المصـــادر :

١ ـ الخليج العربي والعلاقات الدولية ـ دتور محمود علي الداود ٠
٢ ـ الخليج العربي أو الحدود الشرقية للوطن العـربي ـ دكتور سيد نوفل ٠
٣ ـ الموقع الستراتيجي العربي ـ هيثم الكيلاني ٠
٤ ـ الاستعمار في الخليج الفارسي ـ دكتور صلاح العقاد ٠
٥ ـ جزيرة العرب ـ تأليف جان جاك بيربي ـ ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز ٠
٦ ـ الصراع على الخليج العربي ـ سليم طه التكريتي ٠
٧ ـ القوى البحرية في الخليج العربي في القـرن الثامن عشر ـ دكتور عبدالامير محمد أمين ٠
٨ ـ سكة حديد بغداد ـ دكتور لؤي بحري ٠
٩ ـ أحاديث عن الخليج العربي ـ دكتور محمود علي الداود ٠
١٠ـ البحرين لؤلؤة الخليج ـ محمود بهجة سنان ٠
١١ـ مجلة الغد ـ العدد الثاني ـ مقال أعده السيد حربي محمد ، عن (الاستراتيجية الانكلوأمريكية في الخليج العربي) ٠
١٢ـ الخليج العربي في مدونات المؤرخين البلدانيين الاقدمين ـ فؤاد جميل ـ مجلة سومر ١ و ٢ لسنة ٩٦٦ المجلد الثاني والعشرون ٠
١٣ـ كفاح عمان ـ اصدار مكتب دولة امامة عمان في بغداد ٠
١٤ـ المسألة العمانية ـ اسماعيل البوهلال ـ الملحق الصحفي في مكتب عمان في بغداد ٠
١٥ـ أربعـة قرون من تاريخ العـراق ـ تأليف ستيفن هيمسلي لونكريك ـ ترجمة جعفر الخياط ٠
١٦ـ ملف رقم (١ و ٥) من محفوظات قسم المعلومات (الارشيف) بديوان وزارة الاعلام ٠
١٧ ـ مجلة الهدف البيروتية ، الاعداد المرقمة (٦٠و٧٠و٧١) ٠

المحتويات

	الصفحة
المقـــدمة	٣
مدخل في اهمية الخليج العربي قديما وحديثا	٦
تصارع الاطماع الدولية على الخليج العـربي ومراحل تغلغل الاستعمار البريطاني فيه	١٤
البصرة بين النفوذ البريطاني والتحرك العثماني المعاكس أو بداية التسلل البريطاني للخليج	١٨
معاهدات وموائيق التغلغل الاستعماري البريطـاني في الخليج العربي	٢٦
التنقيب عن نفط الخليج بداياته وامتيازاته وكمياته	٤١
اهميـة الخليج العـربي في الستراتيجيات الاستعمارية الحديثـة	٤٥
بعض المقارنات بين نفط بلدان الخليج ببعض دول أخرى	٥٢
المستقبل السياسي لبلدان الخليج العربي	٥٥
المصـــادر	٦١
خارطة الخليج العربي	

وزارة الاعـــلام

سلسلة الكتب الاعلامية

صدر عن هذه السلسلة :

١ ـ الاستثمار المباشر للنفط في العراق

٢ ـ عمان وبعض جزر المحيط الهندي

٣ ـ مؤتمر لجان السلم الاسيوية ـ العربية

٤ ـ الاحواز المدينة العربية الخالدة

٥ ـ القضية الكردية ٠٠ أصداء الحل السلمي عربيا

٦ ـ المعالم الاساسية لخطة التنمية القومية للسنوات ٧٠ ـ ١٩٧٤ في العراق

٧ ـ دراسات نفطية ٠

٨ ـ السجناء العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي (باللغة الانكليزية)

٩ ـ اسرائيل تنتهك حقوق الانسان (باللغة الانكليزية)

١٠ـ مناقشات مختارة عن فلسطين (باللغة الانكليزية)

١١ـ مبحث في الراديو الاسرائيلي

وسيصدر :

١ ـ شط العرب نهر عراقي

٢ ـ تاريخ عربستان والوضع الراهن في ايران

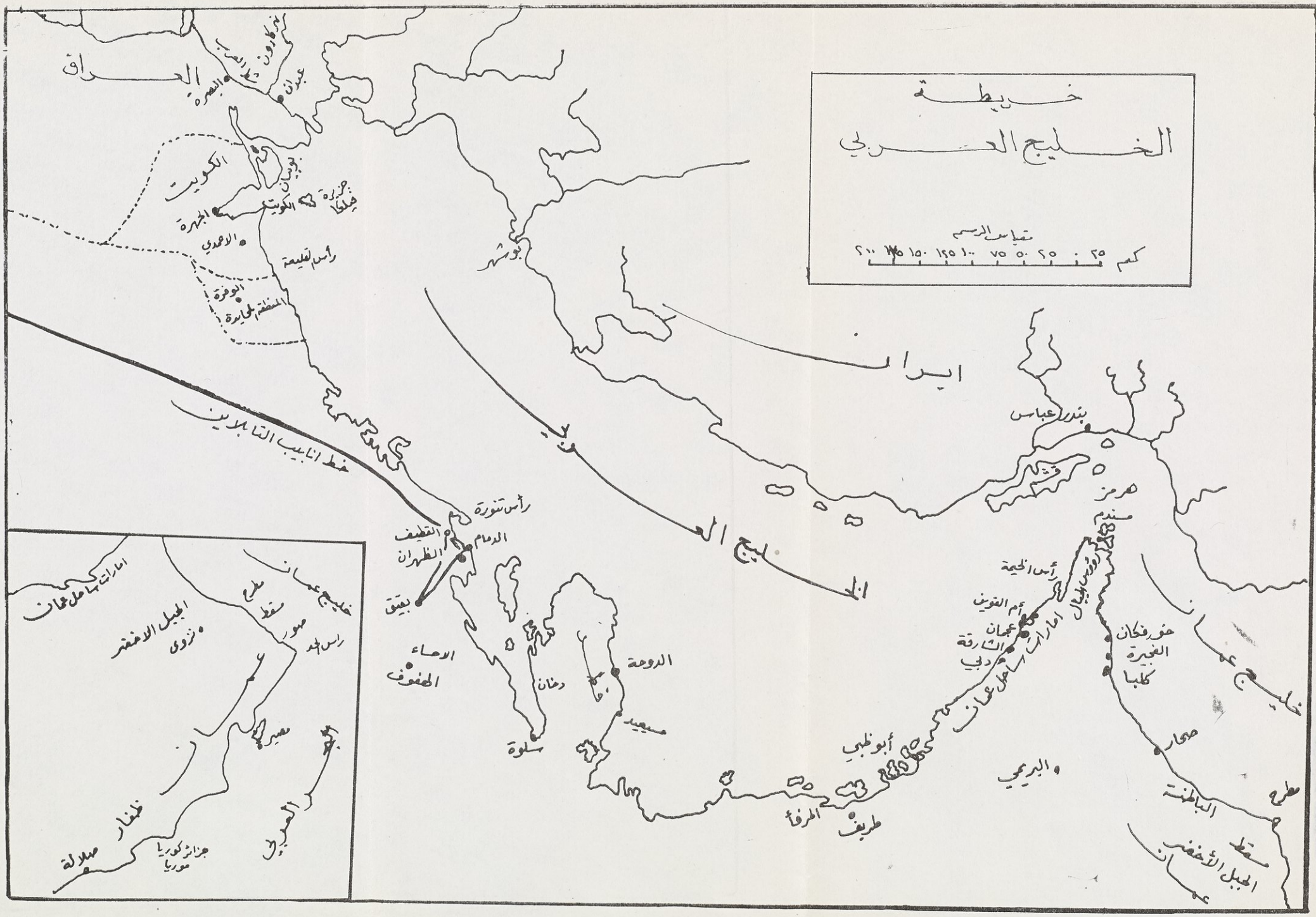
خريطة
الخليج العربي
مقياس الرسم
كم ٢٥ ٠ ٢٥ ٥٠ ٧٥ ١٠٠ ١٢٥ ١٥٠ ١٧٥ ٢٠٠ ؟
العراق
البصرة
شط العرب
عبادان
الكويت
الجهرة
الاحمدي
الوفرة
المنطقة المحايدة
رأس القليعة
خور الكويت
جزيرة فيلكا
بوشهر
ايران
بندر عباس
قشم
هرمز
مندم
رأس تنورة
القطيف
الدمام
الظهران
بيق
الاحساء
الهفوف
دخان
الدوحة
مسعيد
سلوة
أبو ظبي
طريف
المرفأ
رأس الخيمة
أم القوين
عجمان
الشارقة
دبي
رؤوس الجبال
امارات ساحل عمان
البريمي
خور فكان
الغبيرة
كلبا
خليج عمان
صحار
الباطنة
طرح
مسقط
الجبل الأخضر
عمان
خليج عمان
طرح
مسقط
راس الحد
صور
الجبل الاخضر
نزوى
امارات ساحل عمان
مصر
البحر الأحمر
الجزائر
موريا
جزائر كوريا موريا
ظفار
صلالة
خط انابيب التابلاين

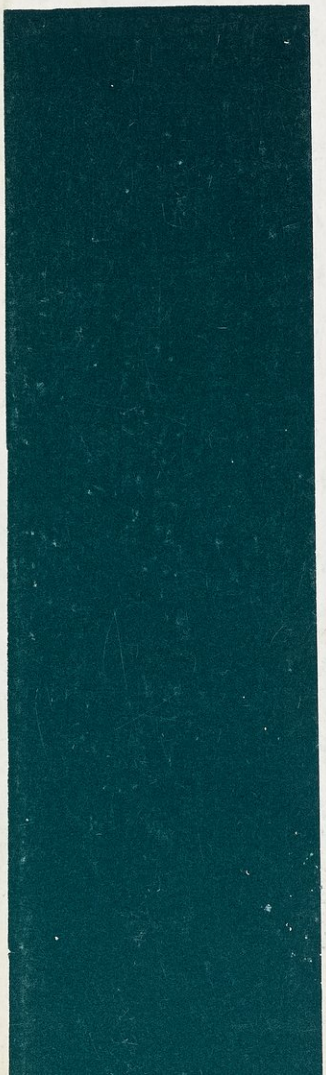

تصميم الغلاف

صادق الصائغ

المؤسسة العامة للصحافة والطباعة
مطابع الجمهورية

LEHMAN LIBRARY
DS
70
.I7
6

AUG 2 7 1974

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE
CU68115350
DS70 .I7 no.6 al-Khalij al-Arabi f

DS-70-I7
6